جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٥٩٨)

مستقبل التعاون التجارى الزراعى بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا(كوميسا) (الفرص والمحددات)

دكتور

سمير عبد الحميد عريقات

ديسمبر ١٩٩٨

مستقبل التعاون التجارى الزراعى
بين
مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا)
(الفرص والمحددات)

دكتور
سمير عبدالحميد عريقات

١٩٩٨

المحتويات

الموضوع		الصفحه
مقدمه		١
الفصل الأول:	صور التكتل الاقتصادى الأفريقى	٥
١-	جماعة أفريقيا الشرقيه .	٦
٢-	الاتحاد الجمركى والاقتصادى لأفريقيا الوسطى	٧
٣-	الجماعه الاقتصاديه لغرب أفريقيا	٧
٤-	التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا	٨
٥-	الاتحاد الاقتصادى لدول وسط أفريقيا	٨
الفصل الثانى:	منطقة التجاره التفضيليه لدول شرق وجنوب أفريقيا P.T.A والطريق الى السوق الأفريقية المشتركه "COMESA"	١٠
أ -	منطقة التجاره التفضيليه لدول شرق وجنوب أفريقيا	١١
	١- النشأه والتكوين	١١
	٢- الاهداف والانجازات	١٢
	٣- الهيكل التنظيمى لمنطقة التجاره التفضيليه .	١٣
	٤- علاقات مصر التجاريه مع منطقة التجاره التفضيليه .	١٦
ب-	السوق المشتركه لدول شرق أفريقيا "كوميسا"	١٩
	- أجهزة ومؤسسات كوميسا	٢٢

الموضوع	الصفحه
الفصل الثالث: "كوميسا" بين تجربة الماضى وآفاق المستقبل	٢٨
١- اسباب فشل التجمعات الأفريقية :	٢٨
أولا: الاسباب السياسيه	٢٨
ثانيا: الاسباب الاقتصاديه	٣١
ثالثا: الاسباب اللوجستيه	٣٢
٢- رؤيه تحليليه لبعض مؤشرات التنميه فى كوميسا	٣٣
أولا: الموارد البشريه	٣٤
ثانيا: الاقتصاد والتجاره	٣٨
ثالثا: المؤشرات الاجتماعيه	٤٣
الفصل الرابع : أهمية وأبعاد التحرك المصرى الأفريقى	٤٥
تمهيد	٤٥
أولا: أهمية وأبعاد التحرك المصرى الى كوميسا	٤٥
ثانيا: التحرك المصرى لتفضيل دورها وعلاقاتها "بالكوميسا"	٤٨

الموضوع		الصفحه
الفصل الخامس:	**مستقبل التعاون المصرى الكوميسى**	٥١
	تمهيد	٥١
أولا:	نتائج مفاوضات لوزاكا	٥١
ثانيا:	التجاره الخارجيه لدول كوميسا	٥٥
ثالثا:	التجاره الخارجيه الزراعيه لدول كوميسا	٥٨
رابعا:	هيكل التجاره الخارجيه الزراعيه لدول كوميسا	٦٠
خامسا:	التبادل التجارى بين مصر وكوميسا	٦٤
سادسا:	الفرص التجاريه لمصر فى دول كوميسا	٦٧
سابعا:	استراتيجية التحرك الاقتصادى والتجارى المصرى فى دول كوميسا	٦٨
المراجع ومصادر البيانات		٧١

مقدمـــــه

منذ بداية التسعينات وفى ظل تغيرات عالميه عميقه ومتلاحقه بدأ العالم يشهد بزوغ نظام عالمى جديد يتسارع فيه نبض المعرفه والثوره التكنولوجيه المعلوماتيه الأمر الذى جعل من الحدود السياسيه للدول وسياسات الانغلاق والرقابه التقليديه أدوات بدائيه قليله الكفاءه والفاعليه ، ولتصبح الحريه الاقتصاديه وإعمال آليات السوق وتعظيم دور القطاع الخاص وحرية التجاره اهم ملامح النظام العالمى الجديد • واذا كان انتهاء الحرب البارده وتقهقر الأنظمه الشموليه قد أسفرت عن ظهور القطب الأوحد ممثلا فى الولايات المتحده الأمريكيه لقيادة النظام العالمى الجديد ، إلا أن تواجد العديد من القوى العالميه ذات الأهميه الاقتصاديه والسياسيه لم تترك المضمار وبدأت تظهر كقوى مناوئه للقطب الواحد وبدأت تتحرك لتحتل مكانتها على خريطه النظام العالمى السياسى والاقتصادى، ووضع كهذا كان لابد أن يفرز العديد من التكتلات لتقويه وضع المنافسه من ناحيه وتعظيم العائد من ناحيه أخرى ادراكا من أن ذلك التكتل والاندماج هو الطريق الوحيد لتحقيق المصالح السياسيه والاقتصاديه على حد سواء •

ولم تكن فكرة التكتل حكرا على الدول المتقدمه بل كان للدول الناميه نصيب منها وإن تفاوتت بشكل كبير أو قليل معدلات الانجاز والنجاح فى التطبيق • وقد شهد القرن العشرين فى نصفه الثانى ظهور مولد العديد من التكتلات كان أكثرها نجاحا فيما قطعته من مراحل وماطبقته من سياسات وماحققته من نجاحات "المجموعه الاقتصاديه الأوربيه" التى بلغت الى مرحلة الوحده الاقتصاديه والماليه بإتفاقيه ماسترخت ومازال البيت الأوروبى يستكمل أهدافه •

ولم يقتصر التكتل على أوربا بل امتد ليتبلور تكتل "النافتا" فى أمريكا الشماليه بين الولايات المتحده وكندا والمكسيك ، ومع اتجاه الاتحاد الأوروبى

شرقا وجنوبا لتقويه مركزه التنافسى امتد تكتل "النافتا" (١) صوب دول جنوب وشرق آسيا ليكون "الابيك" الذى يضم ثمانية عشر دولة تضم دول تكتلى النافتا و"الاسيان" إضافة الى دول جنوب وشرق آسيا فى صورة منتدى للتعاون الاقتصادى • ويشير هذا الى ان القارة الاسيوية لم تكن بعيدة عن صور التكتل حيث تشكل اتحاد "الاسيان" (٢) الذى ضم اندونسيا والفلبين وبروناى وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وفيتنام •

وفى الدول العربية والافريقية بدأت تظهر تجاربها نحو التكتل منذ بداية النصف الاول من القرن العشرين ومما يجدر الاشارة اليه ان بعض تلك التجارب وإن لم يكتب لها نجاح موازى لنجاح التجميع الاوروبى الا انها كانت تجارب ثريه بمؤسساتها وآلياتها ولكنها استندت الى اسباب وجوانب سياسية وهو الامر الذى جعلها حتى الان تجارب مبتوره بدأت مره اخرى تلملم جوانبها لتحتل مكانتها فى عالم التكتلات ، ونشير هنا الى تجربة السوق العربية المشتركة وتجربة اتحاد المغرب العربى بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا التى حملت منذ البداية بذور الاختلاف فى العديد من الجوانب منها السياسية بالدرجة الاولى الامر الذى جعلها وخلال عشر سنوات منذ ١٩٨٩ لم تسفر الا عن خمسة اتفاقيات من مجموع ٢٥ اتفاقية تم التوصل اليها •

وفى الجانب الشرقى العربى منذ ١٩٨١ بدأ مجلس التعاون الخليجى الذى يضم السعودية والكويت وقطر والامارات وعمان والبحرين ورفض انضمام اليمن والاردن والعراق منذ بدايته وخلال فترة سبعة عشر سنه لم يسفر هذا عن منطقة تجارة حرة للاسباب نفسها التى عانى منها التكتل العربى فى حالتى السوق العربية او الاتحاد المغاربى •

---

1) North American Free Trade Agreement (N.A.F.T.A).

2) Association of South East Asian Nation .(ASEAN)

وعلى الرغم ما تعانية دول القارة الافريقية من مصاعب سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية غير مواتية ممتده خلال سنوات طويلة فقد شهدت تلك القارة العديد من تجارب التكتل بصور مختلفة والتى تمتد جذورها الى الحقبة الاستعمارية والتى اسفرت بتشابك المصالح مع الدول المستعمرة عن ظهور بعض التنظيمات المشتركة لادارة المرافق والخدمات والتى أتخذ بعضها احد صور التكتل مثل الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى "UDEAC" منذ عام ١٩٦٤ وجماعة افريقيا الشرقية "EAC" عام ١٩١٧ والجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا " ECOWAS" عام ١٩٧٥ واتحاد نهر "مانو" وبعض اللجان المشتركة مثل لجنة حوض بحيرة تشاد "CBLT" ولجنة نهر النيجر "CFN" ولجنة حوض السنغال "OMVS" وغير ذلك من التنظيمات واللجان التى يتعدى عددها ١٥ تنظيم ٠

وتعتبر المنطقة التفضيلية لدول جنوب وشرق افريقيا "PTA" والتى دخلت حيز التنفيذ منذ ديسمبر ١٩٨١ وضمت ١٥ دولة هى "بوردندى - جزر القمر جيبوتى - اثيوبيا - كينيا - ليسوتو - ملاوى - موريشيوس - رواندا - الصومال - سوازيلاند - تنزانيا - اوغند - زامبيا - زيمبابوى" بهدف تعزيز التبادل التجارى بين تلك الدول تعتبر نقطة الانطلاق الى تكوين السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقية "COMESA" اوالتى انضمت مصر اليها بالتوقيع فى كينشاسا فى يونيو ١٩٩٨ والتى سوف يتناولها بالتفصيل هذا البحث ٠

ولالقاء الضوء على مستقبل التعاون الزراعى بين مصر وكوميسا فقد تضمن هذا البحث أربعة فصول ، تناول **الفصل الأول** التعرف على صور التكتل الاقتصادى الأفريقى وأسباب الفشل وتناول **الفصل الثانى** منطقة التجاره التفضيليه PTA من حيث النشأه والتكوين والأهداف والانجازات وعلاقة مصر بها والعوامل المحدده لها باعتبارها الطريق الى السوق المشتركه "كوميسا" ثم التعرف على نشأة تلك السوق وبعض مؤشراتها الاقتصاديه ٠ وقد حصص **الفصل الثالث** للسوق المشتركه لدول شرق وجنوب أفريقيا ورؤية تحليليه لبعض

مؤشرات التنميه بها ثم مجالات وفرص التعاون بين دول الكوميسا . والفصل الرابع خصص للتعرف على أهمية وأبعاد التحرك المصرى الأفريقى وآليات تفعيل الدور المصرى . ثم خصص الفصل الخامس للتعرف على مستقبل التعاون التجاري الزراعى بين مصر ودول كوميسا .

الفصل الأول

صـــور التكتل الاقتصادى الافريقى

الفصل الأول

صور التكتل الاقتصادى الافريقى

شهدت دول افريقيا بعد حصولها على الاستقلال ومنذ وقت غير قصير تجربة التكتل الاقتصادى الذى تمثل فى انشاء عده تجمعات اقليمية استهدفت الحفاظ على الوحده التى كانت سائدة فى فترة الاستعمار خاصة فى مجال الخدمات المشتركة ، وشعور هذه الدول بصغر حجمها وان عدم انضمامها مع الدول الاخرى قد يجعلها تواجه منفردة عقبات التنمية بكل صعوبتها وخطورتها • وبالاضافة الى المنظمات التى تغطى القارة الافريقية مثل منظمة الوحده الافريقية ، وبنك التنمية الافريقى ، وصندوق التنمية الافريقى ، فهناك نحو ١٤ صورة من صور التعاون فى افريقيا منها ثمانية تجمعات اقليمية تستهدف اساسا تحرير التجارة بينما التكتلات الاخرى تستهدف تجميع الامكانيات المتاحه لاقامة مشروعات مشتركة • وتتمثل بعض تلك الصور فى:

١- جماعة افريقيا الشرقية "EAC" (١)

ويعود انشاؤها الى عام ١٩١٧ عند انشاء اتحاد جمركى بين كينيا واوغندا وانضمام تنزانيا ١٩٢٧ ، ثم تم توقيع اتفاقية جديدة انشئت بمقتضاها الجماعة فى ٦ يونية ١٩٦٧ واصبحت سارية المفعول من ديسمبر ١٩٦٧ • واستهدفت تلك الجماعة انشاء منطقة تجارة حره وانشاء بنك تنمية لشرق افريقيا وبعض المنظمات المشتركة الاخرى •وكان ينظر الى تلك الجماعة على انها انجح المنظمات واكثرها توقعا بالتوفيق حيث اتخذت خطوات التخطيط الصناعى الانمائى المشترك وانشأت جماعة شرق افريقيا ولكن حدث التفكك التدريجى الذى انتهى بكل هذه الانجازات ١٩٧٧ وانتهت النهاية المؤسفة التى شهدتها العديد من التجمعات الافريقية فهى تبدأ بالنشاط ثم تتهاوى نتيجة الصراعات بين الاعضاء للعديد من الاسباب •

---

1) Eastern Africa Community

٢- الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى "UDEAC" (١)

وقعت اتفاقية هذا الاتحاد عام ١٩٦٤ وبدأ تنفيذها اعتبارا من يناير ١٩٦٦ وذلك بين جمهورية افريقيا الوسطى وتشاد والكونغو والكاميرون والجابون. وقد تم الاتفاق على انشاء اتحاد جمركى بين الدول الاعضاء واعداد خطة مشتركة للتنمية الصناعية المشتركة . وبعد عامين ونتيجة لحدوث ازمة كبرى انسحبت تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى ولم يتم انشاء الاتحاد الجمركى بشكل كامل ولم يعد سوى التعريفة الجمركية المشتركه بين الدول الثلاثة الكونغو والكاميرون والجابون فى مواجهة العالم الخارجى مع حق كل دولة فى اضافة ما يسمى بالضريبة الاضافية .

٣- الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا "CEAO" (٢)

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٧٤ بين ساحل العاج ومالى وموريتانيا - النيجر - السنغال وفولتا العليا . واستهدفت حرية التجارة بين الدول الاعضاء - التخفيض الجمركى التدريجى - التنمية الصناعية للدول الاعضاء بالاضافة الى حرية انتقال الافراد ورؤوس الاموال وقد حقق هذا التجمع انجازا فعليا فى المرحلة الاولى فى مجال توسيع حجم التجارة بين الدول الاعضاء واتخذت خطوات فى مجال انشاء تجارة حره غير صناعيه وتم الاتفاق حول قائمة من السلع المصنعه لتستفيد من التعريفات الجمركيه التفضيليه إلا أنه لم يتسنى احراز تقدم فى مجال تنسيق خطط التنميه الصناعيه والاقتصاديه حتى الآن .

---

1) United Development Economic Africa Commica .

2) Community of Economic Africa Organzation

٤- التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا "ECOWAS"

وقعت اتفاقية انشائه فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ وبدأ التنفيذ فى يوليو ١٩٧٥ بين كل من: بنين - بوركينا فاسو - الرأس الأخضر - كوت ديفوار - جامبيا غانا - غينيا - غينيا بيساو - النيجر - ليبيريا - مالى - موريتانيا - النيجر - نيجيريا - السنغال - سيراليون - توجو ٠

وقد استهدف هذا التجمع :

- الالغاء التدريجى للرسوم على حركة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ٠
- التنسيق بين الأعضاء فى السياسه تجاريه تجاه الدول الأخرى خارج التجمع ٠
- حريه انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء ٠
- التنسيق بين الاعضاء فى مجال السياسات الزراعيه والمشروعات ذات العائد المشترك والتسويق والبحوث الزراعيه والمائيه ٠
- التنسيق بين الدول الأعضاء والتعاون فيما بينها فى مجال المشروعات والسياسات المتعلقه بالنقل والمواصلات والطاقه ٠

وقد تمثل انجاز ذلك التجمع فيما تحقق فى مجال خفض الحواجز التجاريه واقامه منطقه تجاره موحده بين ليبريا وسيراليون - كما تم اقامة بعض المشروعات المشتركه فى مجال الصناعه والاتصالات وتم انشاء صندوق التعاون والتعويض والتنميه لرفع مستوى المعيشه فى الدول الأعضاء الأفقر ٠

٥- الاتحاد الاقتصادى لدول وسط أفريقيا "ECCAS" :-

وقع هذا الاتفاقيه فى عام ١٩٨٣ ودخلت حيز التنفيذ فى أوائل ١٩٨٥ وضمت كل من بوروندى - الكاميرون - جمهورية أفريقيا الوسطى - تشاد - الكونغو - غينيا الاستوائيه - الجابون - رواندا - ساوتومى وبرنسيب - زائير ٠ واستهدف الاتفاق السماح بحرية انتقال الأفراد والبضائع والخدمات ورأس المال،

وتطبيق ضرائب اقليميه موحده وتنسيق التعريفات الجمركيه ونظم الضرائب والنهوض بالسياسات الصناعيه النقل • ولكن لم تسفر تلك الجهود الا مرحلة التخطيط فقط •

وبالاضافه الى صور التجمع أو التكتل السابق الاشاره اليها توجد عدة صور أخرى للتعاون بين دول أفريقيا مثل "اتحاد نهر مانو" "MRU" ولجنة نهر النيجر "CFN" والجماعه الاقتصاديه لدول البحيرات الكبرى "CEPGL" واللجنه المشتركه لتنميه حوض السنغال "OMVS" ولجنة حوض بحيرة تشاد "CBLT" والمنظمه المشتركه لافريقيا وموريشيوس "OCAM" ومجلس الوفاق "CPOM" •

وبالاضافه الى ذلك فهناك منطقه التجاره التفضيليه "PTA" والتى قادت الى تكوين السوق الأفريقيه المشتركه كوميسا "COMESA" والتى اتجهت مصر لتصبح منذ يونيو ١٩٩٨ عضوا كاملا بها وهو ماسيتم تناوله فى الفصل الثانى•

الفصل الثانى

منطقة التجارة التفضيلية
لدول شرق وجنوب افريقيا "P.T.A"
والطريق الـــى
السوق الافريقية المشتركة "COMESA"

الفصل الثانى

أ- منطقة التجارة التفضيلية (١) لدول شرق وجنوب افريقيا (P.T.A)

تعتبر منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا أهم واكبر تكتل اقتصادى افريقى والتى تعتبر بداية الطريق للسوق الافريقية المشتركة (كوميسا) التى بدأت بالقمه التى عقدت فى يناير ١٩٩٣ ٠ ويشمل الجزء التالى التعرف على منطقة التجارة "P.T.A" من حيث النشأة والتكوين والهيكل التنظيمى ٠ ثم الانتقال الى السوق المشتركة "كوميسا"٠

١- النشأة والتكوين :

ضمت هذه المنطقة ٢٠ دولة من جنوب وشرق افريقيا وهى بوروندى - جزر القمر - جيبوتى - اثيوبيا - كينيا - مالاوى - ليسوتو- رواندا - موريشيوس - بتسوانا - الصومال - سوازيلاند - اوغندا - زمبابوى - انجولا - السودان - موزنبيق - تنزانيا - زامبيا - زائر ٠

وقد وقعت هذه الدول اتفاقية منطقة تجارة تفضيلية فيما بينهم فى ديسمبر ١٩٨١ ودخلت هذه الاتفاقية الى حيز التنفيذ فى سبتمبر ١٩٨٢ ، وخلال الاجتماع الثامن لرؤساء دول وحكومات المنطقة فى نيروبى ١٩٨٩ طلبت زائير الانضمام للمنطقة ووفق على طلبها ٠

ويعتبر تكتل P.T.A اكبر تجمع اقتصادى افريقى يزيد عدد سكانه عن ٢٩٠ مليون نسمه تقطن فى مساحة نحو ١٢,٥ مليون كيلومتر،

---

(١) منطقة التجارة التفضيليه The Preferntial Trade Area هى أولى درجات سلم التكامل الاقتصادى، وتنعقد بين دولتين أو أكثر يتفقون فيما بينهم على تبادل المعامله التفضيلية بالنسبة لتجارتهم البينية بحيث يتم تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية دو الغاء وينسحب ذلك على السلع والخدمات عدا خدمات رأس المال ويصاحب ذلك احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الاصلية تجاه العالم الخارجى ٠

وتزيد تجارته عن ٤٥ مليار دولار وينتج معظم الانتاج العالمى من الذهب والماس والبلاتينيوم والمنجنيز وما يزيد عن مليون طن من الفوسفات و ١٠٠ مليون طن من الحديد الخام ونحو ٧٠ مليون طن من الفحم ومايزيد عن ٥٠٠ مليون م٣ من الغاز الطبيعى و ٢٠٠ مليون طن من النفط ٠

٢- الأهداف والانجازات :-

تضمنت الاتفاقيه عند قيامها هدف جوهرى تمثل فى تحرير التجاره بين دول المنطقه عن طريق تخفيض أو الغاء التعريفات والقيود الجمركيه وغير الجمركيه وبما يؤدى الى انسياب السلع والخدمات وعناصر الانتاج بحرية تامه بالاضافه الى انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بدون قيود وقد ربطت الاتفاقيه بين المعامله التفضيليه لكافة منتجات الاعضاء وبين قواعد المنشأه التى تتضمن مساهمة رأس المال الوطنى بما لايقل عن ٥١٪ فى المشروعات التى تتمتع بمعامله تفضيليه ٠ ونتيجه لضعف التراكم الرأسمالى وقصور رأس المال الوطنى عن المساهمه بتلك النسبه فى كثير من المشروعات فقد تم تعديل قواعد المنشأ بحيث تكون المعاملة التفضيلية بنسبة ١٠٠٪ فى حالة المساهمه الوطنية بنسبة ٥١٪ و ٦٠٪ فى حالة المساهمه بنسبة بين ٤١٪ - ٥٠٪ ولاتزيد المعاملة التفضيلية عن ٣٠٪ فى حالة تراوح نسبة المساهمه الوطنية فى المشروعات بين ٣٠٪ - ٤٠٪ ٠

وفى عام ١٩٨٧ تم الاتفاق بين دول المنطقة P.T.A على تحقيق خفض فى الرسوم الجمركية حتى يتم ازالتها تماما عام ٢٠٠٠ بحيث يتم تخفيض ٥٠٪ حتى اكتوبر ١٩٩٦ على أن تصل النسبة الى ٧٠٪ عام ١٩٩٨ وتخفض النسبة الباقية (٣٠٪) حتى عام ٢٠٠٠ على ان يرتبط جدول التخفيض الجمركى بجدول تخفيض القيود الجمركية (الحصص - التراخيص - سعر الصرف)

وعلى صعيد التعاون النقدى بين دول المنطقة ثم انشاء غرفة مقاصة وبنك تنمية خاص بالمنطقة ، وامتد التعاون بين الدول الاعضاء الى مجال النقل الجوى والسكك الحديدية والتأمين والاتصالات والتعاون فى مجال الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية ٠

ويجدر الاشارة الى انه على صعيد التبادل التجارى بين دول المنطقة لم تسفر تلك الجهود على زيادة التجارة البينية بين دول المنطقة حتى عام ١٩٩٠ ٠

٣- الهيكل التنظيمى لمنطقة التجارة التفضيلية "P.T.A"

لما كان الهدف الاساسى من انشاء المنطقة هو زيادة معدل نمو التجارة بين دول المنطقة - وهم مالم يتحقق حتى الان - والتعاون فى مجالات الصناعة والزراعة والخدمات ، بحيث يمكن تخصيص الموارد بين دول المنطقة بما يمكن معه انتقال وتبادل السلع والخدمات ٠ وقد تضمنت اتفاقية اقامة المنطقة انشاء العديد من المؤسسات التى تكفل التعاون والتخصص ومن تلك المؤسسات ٠

- بنك التسويات والمدفوعات

وبدأ عمله فى هرارى بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بعامين فى فبراير ١٩٨٤ بهدف تسوية المعاملات التجارية بين الدول الاعضاء باستخدام العملات المحلية بدلا من الاعتماد على العملات الصعبة مما يؤدى الى حل مشاكل موازين المدفوعات ويساعد على توسيع نطاق المعاملات التجارية ٠

- بنك التجاره والتنمية

بدأ عمله فى عام ١٩٨٦ بهدف تقديم المساعدات المالية والفنية والتجارية بين دول المنطقة وتمويل المشروعات والتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية المعنيه بالتنمية فى المنطقة ٠

- اتحاد غرف التجارة والصناعة

انشئ هذا الاتحاد عام ١٩٨٥ بهدف تحقيق التكامل فى مجال الاعمال فى الدول الاعضاء وتسهيل التعاون بين الغرف التجارية وتوفير المعلومات التجارية والاستثمارية وتنظيم وتشجيع الاسواق وتسوية المنازعات بين الاعضاء عن طريق مركز التحكيم التجارى ٠

- اتحاد البنوك التجارية

بدأ عمله فى نوفمبر ١٩٨٧ بهدف تبادل المعلومات البنكية وحل المشاكل بين بنوك المنطقة والوساطة بين البنوك التجارية ٠ وبنك التسويات والمدفوعات بالاضافة الى تنشيط تجارة المنطقة ٠

- هيئة المعارض التجارية

وانشأت بهدف تنشيط المعارض بين دول المنطقة تشجيعا لحركة التجارة بين الدول الاعضاء وتم اقامة المعرض الاول للهيئة فى نيروبى ١٩٨٦ والثانى فى لوساكا بزامبيا ١٩٨٨ بالاضافة الى عده معارض متخصصه ٠

جدول رقم (١)

المؤشرات الاساسية لاقتصاديات دول منطقة التجارة التفضيلية

لدول شرق وجنوب افريقيا عام ١٩٩٣

البيان	المساحة	عدد السكان	نصيب الفرد من ن.ق.أ دولار	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي %			الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم لتجارة الخارجية
الدولة	الف كم٢	مليون نسمه		مليون دولار	الزراعة	الصناعة	الخدمات	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
موزمبيق	٨٠٢	١٥,٢	٩٠	١٣٦٧	٣٣	١٢	٥٥	١٣٢	٩٥٥	-٨٢٣	١٠٨٧
تنزانيا	٩٤٥	٢٨	٩٠	٢٠٨٦	٥٦	١٤	٣٠	٤٢٠	١٥٢٣	-١١٠٣	١٩٤٣
اثيوبيا	١٠٩٧	٥١,٩	١٢٠	٥٧٥	٦٠	١٠	٣٠	١٩٩	٧٨٧	-٥٨٨	٩٨٦
بورندي	٢٨	٦	١٨٠	٨٥٥	٥٢	٢١	٢٧	٦٨	٢١٢	-١٤٤	٢٨٠
اوغندا	٢٣٦	١٨	١٨٠	٣٠٣٧	٥٣	١٢	٣٥	١٧٩	٥١٦	-٣٣٧	٦٩٥
مالاوي	١١٨	١٠,٥	٢٠٠	١٨١٠	٣٩	١٨	٤٣	٣٢٠	٥٤٦	-٢٢٦	٨٦٦
روندا	٢٦	٧,٦	٢١٠	١٣٥٩	٤٧	١٥	٣٨	٦٨	٢٨٨	-٢٢٠	٣٥٦
كينيا	٥٨٠	٢٥,٣	٢٧٠	٤٦٩١	٢٩	١٨	٥٣	١٣٧٤	١٧١١	-٣٣٧	٣٠٨٥
زامبيا	٧٥٣	٨,٩	٣٨٠	٣٦٨٥	٣٤	٣٦	٣٠	١١٦٨	٨٧٠	٢٩٨	٢٠٣٨
زمبابوي	٣٩١	١٠,٧	٥٢٠	٤٩٨٦	١٥	٣٧	٤٨	١١٨٠	١٥٠٠	-٣٢٠	٢٦٨٠
ليسوتو	٣٠	١,٩	٦٥٠	٦٠٩	١٠	٤٧	٤٣	١٠٩	٩٣٣	-٨٢٤	١٠٤٢
موريشيوس	٢	١,١	٣٠٣٠	٢٧٨٠	١٠	٣٣	٥٧	١٢٩٩	١٧١٥	-٤١٦	٣٠١٤
جزر القمر	٢,٢٠	٠,٤٧١	٥٦٠	٢٦٩	٤١	٤	٥٥				
الصومال	٦٣٨	٨,٩٥	١٢٠	٢٨٦	٦٥	٩	٢٦	٨٦	٣٦٠	-٢٧٤	٤٤٦
السودان	٢٥٠٦	٢٦,٦٤	١٠٠	١٧٦٤	٣٤	١٦	٥٠	٤٦٠	١٣٥٠	-٨٩٠	١٨١٠
زائير	٢٣٤٥	٤١,٢	٢٢٠	٧٥٤٠	٣٠	٣٣	٣٧	٩٩٩	٨٨٨	١١١	١٨٨٧
جيبوتي	٢٣,٢	٠,٥٥٧	٧٨٠	٤٤٥	٥	١٠	٨٥	٩٣	٢٣٠	-١٣٧	٣٢٣
سوزيلاند	١٧,٤	٠,٨٨٠	١١٩٠	١٠٧١	٢٤	٢٢	٥٤				
انجولا	١٢٤٦,٧	١٠,٢٨	٦٩٦	٧٧٠٠	١٣٠٠	٤٢	٤٥	٣٠٠٠	١٢٠٠٠	-٩٠٠٠	١٥٠٠٠
بوتسوانا	٥٨٢	١,٤	٢٧٩٠	٣٨١٣	٦	٤٧	٤٧	١٧٢٥	٢٣٠٠	-٥٧٥	٤٠٢٥

المصدر: جمعت وحسبت من:

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٥.

٤- علاقات مصر التجارية مع منطقة التجارة التفضيلية P.T.A

ارتبطت وترتبط مصر مع معظم دول P.T.A باتفاقيات وبروتوكولات تنظم التبادل التجارى بينهما ، فضلا عن اتفاقيات التعاون الاقتصادى والفنى، ويتمثل الهيكل السلعى للصادرات المصرية فى :

منتجات الصلب - غزل القطن ومنسوجاته - الاحذية والمنتجات الجلدية -الملح - منتجات الالومنيوم - معدات السكك الحديدية - السيارات - القطن الخام ٠

أما هيكل الواردات السلعية المصرية من دول المنطقة فيتمثل فى السلع الزراعية التى يحتاجها السوق المصرى مثل البن - الشاى - الكاكاو- التبغ - السمسم - العدس - النحاس - الزنك ٠

ورغم القدرة الاستيعابية لاسواق المنطقة فلم تتعد الصادرات المصرية اليها نحو ١٩٧ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ، انخفضت الى ١٣٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣ ، بينما بلغت واردات مصر من دول المنطقة نحو ٣٢٥ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ، انخفضت الى ٢٧٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣ ليسجل الميزان التجارى عجزا مع دول المنطقة قدرة ١٢٨ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ونحو ١٤١ مليون جنيه عام ١٩٩٣ ويجدر الاشارة الى ان حجم التجارة المصرية مع المنطقه لم يتعد ١,١٪ من حجم تجارة مصر الخارجية عام ١٩٩٣٠

وقد تمكنت بعض الدراسات من رصد الاسباب المعوقة لتنمية التبادل التجارى مع دول افريقيا P.T.A فى الاتـــى:

١- قصور ونقص المعلومات التجارية اللازمه عن السوق الافريقى والتى تتضمن :

- اذواق المستهلك الافريقى وعاداته
- القيود الجمركية وغير الجمركية المطبقة
- وسائل وطرق الدفع وتسوية المدفوعات
- ضعف الاتصال وقنوات التوزيع
- الاوضاع المالية والاقتصادية وعوامل الاستقرار
- اشكال التعاون الافريقى وطرق التعامل بينهم

وبطبيعة الحال يؤدى قصور المعلومات الى ارتفاع نسبة المخاطرة التى تنعكس على ارتفاع تكلفة التأمين وبالتالى التكلفة النهائية ٠

٢- صعوبة المواصلات وعدم وجود خطوط ملاحية او جوية منتظمة وارتفاع تكاليف الشحن حيث يتطلب وصول الصادرات الى الدول الافريقية شحنها اولا الى موانى الدول الاوروبية ثم الى موانى دول شرق افريقيا ما يؤدى الى عدم القدرة على المنافسة السعرية داخل الاسواق الافريقية بالاضافة الى عامل الوقت حيث قد يستغرق وصول بعض الصادرات نحو الستة أشهر وقد اكد هذه المشكلة توقف الخط الملاحى الخاص بشركة النصر للتصدير والاستيراد الى كل من غرب وشرق افريقيا ٠

٣- صغر حجم الصفقات واعتماد الصادرات المصرية لافريقيا على منتجات لاتتناسب مع السوق الافريقى بالاضافة الى عدم الاستمرارية بمعنى تواجد المنتجات المصرية فى هذه الاسواق بشكل مستمر ٠

٤- تعتبر التسهيلات الائتمانية وطرق الدفع احد أهم المحددات للنفاذ بالمنتجات المصرية الى الاسواق الافريقية - وتعتبر تسهيلات الدفع وضمان الصادرات من أهم العوامل المقيده لتجارة مصر مع دول افريقيا ٠

٥- ارتفاع درجة المخاطرة نتيجة الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسى والامنى ٠

٦- انخفاض القوة الشرائية للعديد من دول افريقيا باعتبارها من دول الدخل المنخفض أو الاقل دخلا فى العام وفقا لتصنيف البنك الدولى مما يحد من القدرة الشرائية والطلب الفعال حيث ان اتساع السوق لايقاس بعدد السكان بقدر ما يقاس بمتوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة ٠

٧- غياب الوكالة التجارية المصرية فى دول افريقيا ونقص وغياب الترويج للمنتجات المصرية تعد احد العوامل الهامة لتقييد التبادل التجارى بين مصر ودول القارة ٠

ب- السوق المشتركة [١] لدول شرق وجنوب افريقيا "COMESA"

إن اتفاقية انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية (السوق المشتركة) التى وقعت فى (أبوجا) عاصمة نيجيريا عام ١٩٩١ هى الاطار الاقتصادى السياسى لتحقيق التطلعات الافريقية ، ولضبط دور اطراف المعادلة فى الحضور والفاعلية على المستويات الوطنية وعلى المستويات متعدده الاطراف فهى تنص على جملة اهداف مترابطه :

* النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
* تكامل الاقتصاديات الافريقية والاعتماد على الذات
* انشاء اطار افريقى عام لتعبئه الموارد البشرية والمادية
* تعزيز التعاون والتنمية فى جميع مجالات النشاط البشرى ورفع مستوى المعيشة
* تنسيق ومواءمه السياسات بين التجمعات الاقتصادية الحاليه والمقبله لاقامة الجماعة تدريجيا ٠

إن نقطة الاساس فى استشراف ماهو آت فى العشرين سنه القادمة والتى تشهد فى بدايتها دخول القرن الحادى والعشرين فى حياه دول ومجتمعات وثقافات القارة الافريقية هى "معادلة التكامل بين التنمية والديمقراطية والامن والاستقرار "

ويعتبر التوقيع على اتفاقية انشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا نقطة تحول فى مسيرة التعاون المشترك بين دول المنطقة بدأ من عام ١٩٨٢

---

[١] السوق المشتركة Conmmon Markeet تحتل المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادى وتتخذ شكلها النهائى بعد المراحل الثلاثة التى يتم خلالها تحرير التجارة البينية وازاله كافة العقبات الجمركية وغير الجمركية وتحديد العلاقة بين الدول الاعضاء والعالم الخارجى بوضع التعريفة الجمركية الموحده ثم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتنظيم وسائل الدفع بين الدول الاعضاء ومن شأن السوق المشتركة ان تؤدى الى تحسين وسائل الاستثمار. ورفع كفاءة استخدام الموارد وزيادة معدلات الانتاج وتقسيم العمل وتوزيع الموارد ٠

بهدف تنمية التعاون والتجارة البينية وانشاء المؤسسات المالية والنقدية المشتركة ، ودعم الصناعات الاستراتيجية والبنية التحتيه فى مختلف المجالات كأهداف تفصيلية ضمن الاهداف العامة التى سبق الاشارة اليها .

ويجدر الاشارة الى ان داخل مجموعة "كوميسا" توجد عشر دول كانت تنظم نفسها منذ عام ١٩٧٩ فى مؤتمر التنمية والتنسيق لدول جنوب افريقيا، وكانت تسمى "دول المواجهة ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا" إستهدفت تقليل الاعتماد والارتباط مع النظام العنصرى فى مجالات الاقتصاد والمواصلات والطاقة والعماله ، فلما تأكد لديها التحول الديمقراطى فى دول جنوب افريقيا اتفقت هذه الدول العشر فى اغسطس ١٩٩٢ على انشاء الجماعة التنموية لدول افريقيا الجنوبية "سادك" واهدافها التعاون الاقتصادى والتنموى وانشاء سوق مشتركة .

إن النظرة الفاحصه لخريطة العضوية فى "كوميسا" توضح آفاق القوة والتأثير، وما يمكن ان يترتب من نتائج على المستقبل السياسى والاقتصادى للقارة الافريقية ، كما انها مؤشر على انتقال مراكز الثقل فى التوجهات الافريقية المستقبلية الى مجموعة دول جنوب خط الاستواء .

وعلى طريق القوة والتأثير فإن كوميسا تضم (٩) دول من منطقة نهر النيل وهم : تنزانيا - كينيا - اوغندا - رواندا - بوروندى - مصر اريتريا- اثيوبيا - السودان ، كما تضم ٥ دول من دول الجامعة العربية وهم مصر ، السودان ، جيبوتى ، الصومال ، جزر القمر .

ويعنى ذلك بوضوح ان دول منطقة النيل قد انضمت الى كوميسا وإن ماسبق ان شهدته منطقة النيل من تجاذب وتنافس تاريخى بين التوجه شمالا او شرقا قد حسم فى المرحلة الراهنه لصالح التوجه شرقا وجنوبا ويؤكد هذا الحسم ان دول النيل لم يكن يربطها تنظيم قانونى .

ومن ناحية اخرى فإن التوجه الافريقى العام للتكتل والتكامل والتعاون التنموى يجعل من الخريطة السياسية للقارة شيئا مثيرا للدراسة والمتابعة ٠

أجهزه ومؤسسات كوميسا :-

وفقا للماده السابعه من معاهده انشاء السوق المشتركه للشرق والجنوب الأفريقى (كوميسا) تتكون السوق من الأجهزه التاليه :

١- السلطه :

وهى أعلى جهاز رئاسى فى السوق ويتكون من رؤساء الدول أو الحكومات ، وتختص السلطه بالسياسه العامه للسوق والرقابه على أدائه ووظائفه التنفيذيه، وأهدافه ومبادئه ، ووفقا لاحكام المعاهده تكون قرارات وتوجيهات السلطه ملزمه للدول الأعضاء ولجميع أجهزة السوق الأخرى بخلاف محكمة العدل، وتتخذ السلطه قراراتها بتوافق الأراء .

٢- المجلس الوزارى:

وهو المسئول عن مراقبة وحسن سير أعمال السوق المشتركه وتطويرها وفقا لاحكام المعاهده ، وفى هذا الاطار يتمتع المجلس بصلاحيه رفع توصيات للسلطه واصدار توجيهات وقرارات للأجهزه الأخرى الأدنى بخلاف محكمه العدل ، ويجوز للمجلس أيضا أن يلجأ الى محكمة العدل طلبا لرأيها الاستشارى فى مسأله معينه ، كما أن المجلس له صلاحيه نظر ميزانية كل من السكرتاريه والمحكمه واقرارها. وتلتزم جميع الدول بالقواعد الصادره عن المجلس. وتتمتع قرارات المجلس بالصفه الالزاميه، بينما لاتتمتع أراءه وتوصياته بهذه الصفه .

وتنص المعاهده على ضرورة قيام المجلس بتسبيب القواعد والقرارات والتوجيهات الصادره عنه ، وتنشر القواعد فى الجريده الرسميه للسوق المشتركه، وتدخل حيز النفاذ من تاريخ نشرها أو فى تاريخ لاحق حسبما تنص عليه القواعد .

٣- لجنة محافظى البنوك المركزيه :

وتختص بتطوير البرامج والخطط فى مجالات التعاون المالى والنقدى وضمان تنفيذ هذه البرامج وفقا لاحكام الفصل العاشر من المعاهده ٠

٤- اللجنه الحكوميه :

وتضم كبار المسئولين من الدول الأعضاء ، وهى المسئوله عن تطوير البرامج وخطط العمل فى جميع قطاعات التعاون باستثناء قطاع المال والنقد، وتختص اللجنه بمراقبة ومراجعة وضمان سير أعمال السوق المشتركه وتنميتها وفقا لاحكام المعاهده ٠

٥- اللجان الفنيه :

وتتكون من ١٢ لجنة فنيه ، وتختص بمجالات التعاون ومنها اللجنه الاداريه والماليه والقانونيه والزراعيه وغيرها ٠

٦- اللجنه الاستشاريه لمجتمع الأعمال والمجموعات الفنيه الأخرى

٧- السكرتير العام والسكرتاريه :

ويقع مقرها فى العاصمه الزامبيه لوساكا

محكمة العدل :

نصت المعاهده (الماده ٧ والمواد من ١٩ الى ٤٤) على انشاء محكمة عدل لضمان الالتزام باحكام المعاهده عند تطبيق وتفسير نصوصها ٠ وتختص المحكمه التى تتكون من ٧ قضاه بنظر المسائل المحاله اليها من قبل أية دوله

عضو أو السكرتير العام للسوق (بضوابط معينه له)، ويمكن للدوله العضو أن تحيل المسائل المتعلقه بعدم تنفيذ دوله أخرى التزاما ما وفقا للمعاهده الى المحكمه ، أو اللجوء الى المحكمه طلبا لحكمها فى مدى مشروعيه أى عمل أو قاعده أو توجيه أو قرار صادر عن المجلس الوزارى، وما اذا كان يشكل انتهاكا لاحكام المعاهده ، أو أى مبدأ قانونى يتعلق بتطبيق احكامها .

وبجانب أجهزه السوق المنصوص عليها فى الماده (٧) من المعاهده انشأت السوق عددا من الأجهزه المعاونه فى تحقيق التكامل الاقليمى بين الدول الأعضاء وهى بنك التجاره والتنميه - شركة اعادة التأمين - غرفه المقاصه - معهد الجلود والمنتجات الجلديه ، أيضا اسهمت كوميسا فى انشاء اتحاد البنوك التجاريه لكوميسا - اتحاد المؤسسات الوطنيه لسيدات الأعمال - المركز التكنولوجى للتعدين .

بنك التنميه والتجاره لدول كوميسا :

تم اتخاذ قرار انشاء بنك التنمية والتجارة لدول الشرق والجنوب الأفريقى فى أكتوبر ١٩٧٩ ابان الاجتماع الخامس لفرق المفاوضات الحكوميه كرغبه فى انشاء مؤسسة مالية أو بنك استثمارى لمساعدة المنطقة دون الإقليمية فى تشجيع المشاريع متعددة الأطراف، وقد أقر ذلك وزراء التجارة والمالية والتخطيط لدول المنطقة وتم اضافة هدف تمويل التجارة الى أهداف البنك أقيم البنك فى ١٩٨٥/١١/٦ بموجب ميثاق تم وضعه طبقا لشروط الفصل التاسع من اتفاقية انشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقى P.T.A .

أهداف البنك :

١- توفير التمويل والمساعدة الفنية اللازمة لتنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء مع الأخذ فى الاعتبار التغيرات المستمرة فى السوق المشتركة .

٢- تشجيع تنمية التجارة بين الدول الأعضاء .

٣- تمويل المشروعات التى تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادى ٠

٤- الاستعانة بأنشطة وكالات التنمية الوطنية للدول الأعضاء فى عمليات التمويل المشتركة واستخدام تلك الوكالات كقنوات لتمويل مشاريع محددة ٠

٥- التعاون فى حدود شروط الاتفاقية مع الهيئات والمنظمات المختلفه المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء ٠

٦- توظيف أنشطة تلك الوكالات لتقديم خدمات تساعد البنك فى تحقيق أهدافه المرجوه ٠

العضويه واجراءات الانضمام الى البنك :

١- رأس مال البنك المصرح به هو ٢٠٠ مليون "UAPTA" وهى وحدة الحساب لمنطقة التجارة التفضيلية (حاليا الكوميسا) وهى تعادل وحدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى ٠

٢- تم تخصيص ثلثى رأس المال المصرح به للاكتتاب بين الدول أعضاء تجمع الكوميسا والثلث الباقى للدول والمنظمات خارج التجمع من داخل وخارج المنظمة دون الاقليمية ٠

٣- تتحدد حصص الأعضاء فى رأس المال بناء على معادلة تأخذ فى الحسبان الناتج المحلى الكلى وعدد السكان وصافى الصادرات من السلع والخدمات للدولة وقد تم تخصيص تلك الحصص بواسطة وزراء المالية والتجارة والتخطيط فى أول اجتماع لهم بهرارى فى ١٦ و١٧ نوفمبر ١٩٨٤ ووافق مجلس الوزراء على ذلك عند الانتهاء من جميع الأعمال التحضيرية للبنك ٠

٤- سددت الدول الأعضاء حصصها وفقا للآتى :

ثلث حصة الدولة أو المنظمة العضو سدد بالكامل (Payable Allocation) على دفعات ، الدفعه الأولى ١٠٪ خلال ثلاثين يوما من الانضمام الى الميثاق والدفعه الثانيه ١٠٪ بعد السنه الأولى من الانضمام،

ثم الدفعات من الثالثة الى السادسة (بواقع ٢٠٪ سنويا) ، أما باقى الحصة (الثلثين) فتضل تحت الطلب (Callable Allocation) .

٥- فى حالة انضمام مصر، اقترح البنك أن تكون حصتها خاضعه للمفاوضات ولكن نظرا لحجم الاقتصاد المصرى فإنه - أى البنك - يرى ألا تقل مساهمة مصر عن ٢٦,٦٨٠,٠٠٠ وحدة UAPTA بما يتساوى مع حصص أكبر الدول المساهمة فى البنك وهى كينيا وأثيوبيا وزيمبابوى .

٦- وفقا للمادة الثالثه من ميثاق البنك ، يجوز للدول غير الأعضاء فى تجمع الكوميسا الانضمام الى البنك مثل حالة (جيبوتى التى لم تنضم الى تجمع الكوميسا رغم عضويتها السابقة فى منطقة التجارة التفضيلية للشرق والجنوب الأفريقى (PTA) .

٧- تقضى المادة ٤٨ من الميثاق الفقرة الثالثة على انه على الدول أو المنظمات الراغبة فى الانضمام الى البنك أن تتقدم بطلب الانضمام الى رئيس البنك الذى يرفعه بدوره الى مجلس المحافظين للموافقه عليه وبمأن الأخير يحث على زيادة العضوية فى البنك فان تقديم ذلك الطلب لايعدو أكثر من اجراء روتينى (Mere formality) .

أسلوب دفع الحصص :

١- وفقا للفقرة الثانية من المادة ٧ من الميثاق ، فان تسديد حصة الدولة أو المنظمة يكون بعملات قابلة للتحويل .

٢- مع اكتمال مراحل انشاء البنك وبداية دخوله فى المشاريع المختلفه أصبح بحاجه الى سيوله نقديه ، ولكن، كمحاولة لتشجيع انضمام اعضاء جدد، ترك البنك للدولة أو المنظمة حديثة الانضمام تحديد مدة سداد حصتها على ألا تتعدى فترة ست سنوات وفقا لما تم اتباعها مع الاعضاء المؤسسين .

أنشطة البنك :

فى مجال تمويل المشروعات :

ساهم البنك حتى الآن فى تمويل ٥١ مشروعا فى مجالات مختلفه، وبلغت المشروعات التى مولها فى العام الماضى ١٤ مشروعا بقيمة اجمالية ١٣,٤ مليون UAPTA ٠

٢- فى مجال تمويل التجارة :

أ - استحوذ المجال الزراعى (كونه من أهم المجالات الاقتصادية للدول الأعضاء) على اهتمام البنك خاصة فى مجال التسهيلات التمويلية لخدمات ماقبل وبعد الشحن لمصدرى السلع كالقطن والبن ، وقدم البنك القروض لتلك الخدمات بالاضافه الى اصداره وضمانه لخطابات الائتمان مع تركيزه على أنشطة تمويل التجارة بين الدول أعضاء تجمع الكوميسا ٠

ب- وصل اجمالى ماقدمه البنك مه أنشطة تمويلية فى مجال التجارة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ الى ٢٦٦,٩ مليون UAPTA وتركز التمويل فى تجارة المواد الزراعية بالاضافه الى الأغذية والمشروبات والأدويه والطاقة والمنسوجات ومجالات أخرى ٠

الفصـــل الثالث

"كوميسا" بين تجربة الماضى وآفاق المستقبل

الفصل الثالث

تمهيـــد :

مما لاشك فيه ان التجربة الافريقية نحو التجمع او التكتل بانواعه تجربة قديمة سبقت غيرها من التكتلات العالمية الاخرى اذ أن جماعة افريقيا الشرقية (EAC) بدأت عام ١٩١٧ ، الا انه ولاسباب متعدده ومتشابكه تقلصت الانجازات الى حد القول ان تلك التجمعات قد فشلت فى تحقيق نجاحات حققتها الدول المتقدمه فى تكتلها شأنها فى ذلك شأن باقى التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية باستثناء مجموعة "الاسيان" وبصفة عامة فإنه يمكن القاء الضوء على اهم الاسباب السياسية والاقتصادية واللوجستية التى ادت الى ذلك :

١- أسباب فشل التجمعات الأفريقيه:

اولا: الاسباب السياسية :

أ - تغليب الاعتبارات السياسية بالمفهوم الضيق على المصالح الاقتصادية مما يولد الخلافات والانقسامات بين اعضاء التكتل وربما يرجع السبب فى ذلك الى الحداثه النسبيه فى تحقيق الاستقلال السياسى وشده الرغبة فى التمتع به قبل تكوين كيان علوى فوق قومى . هذا بالاضافه الى عدم توافر الاراده السياسيه لدى العديد من دول التكتل يقترن ذلك بغياب أو ضعف الدعم الشعبى والمشاركه فى انجاح الاتفاقيات .

ب- عدم تحقيق الوحده الداخلية فى الدولة الواحده ، اذ يتسم كثير من الدول الافريقية بوجود الانقسامات القبلية والحروب الاهلية وعدم الاستقرار وتداعى الامن الامر الذى يؤدى الى صعوبة تحقيق الاجماع او الاتفاق بشأن السياسة الخارجية ، ناهيك عن ما تحدثه

الحروب الاهلية كما حدث فى انجولا وموزمبيق ورواندا وبوروندى واثيوبيا وارتيريا والصومال واوغندا وتشاد وزائير وغيرها كثير وليس بعيدا عن الأذهان .

حـ- ضعف وعدم ترسيخ المؤسسات السياسية التى تستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية وصراع المجموعات الضاغطة من اجل مصالحها الخاصة .

د- ان الاستراتيجيات التفاوضية التى انتهجتها الدول الافريقية لم تؤد الى انجاح التكامل الاقليمى بينها فالقضايا المطروحه تعالج كل على حده بصورة منفصله وبنظرة ضيقة ، فمثلا مشكلة التعريفة الجمركية تعالج منفصله من التنمية الصناعية المشتركة الامر الذى يستحيل معه عقد صفقات متكاملة بين الاطراف يكون من شأنها تعزيز المصالح المشتركة ورفع مستوى التكامل الاقليمى بينها ، كما يؤدى ذلك الى حرمان الاعضاء من فرصة تبادل الامتيازات مقابل بعضها البعض فى المجالات المختلفة مما يعوض عضوا ما لم يحصل على كسب فى مجال معين بميزه أو كسب فى مجال آخر. بالاضافة الى اصرار الاطراف على توزيع منافع التكامل فى كل مسأله وفى كل وقت توزيعا متساويا بينهم وهو ان من الواضح استحاله تحقيقه .

ثانيا : الاسباب الاقتصادية

أ- تشابه الهياكل الاقتصادية ، حيث ان معظم الدول النامية تتسم بسمات عامه متشابهه منها على سبيل المثال اهمية الزراعة فى الدخل القومى ([1])وحيثما يوجد قطاع صناعى فإن وحداته غالبا تعمل فى نفس النشاط والتكتل الاقتصادى الناجح يؤدى الى ايجاد تدفقات تجارية جديدة والى تحويل انماط التجارة فيما بين الاعضاء وفيما بينها وبين العالم الخارجى ، وليس معنى ذلك

استحاله التكتل الاقتصادى بنجاح الا انه يتطلب اجراءات خاصة غير تلك التى تتم بين الدول الصناعية المتقدمه ذات الاقتصاديات المتكاملة وليست المتنافسة ٠

ب- عدم عداله توزيع مكاسب التكتل الاقتصادى حيث يتطلب نجاح التكتل ان يكون هناك منافع اكبر من تلك التى تحققها كل دولة من دول التكتل اذا بقيت خارج التكتل ، فإذا ما تحقق ذلك كان عنصرا هاما لتحقيق الاستدامه والاستقرار ٠ وقد يتطلب الامر تخصيص وزن نسبى من هذه المنافع للاعضاء الاقل تقدما من اجل رفع مستواها وتحقيق التقارب بينها وبين باقى الاعضاء ٠

حـ- قصور فى تدبير الموارد اللازمه لنجاح التجمع يبدأ عاده من تقاعس الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها الماليه تجاه موازنه التجمعات٠ وبالتالى فقد يؤدى ذلك الى توقف المشروعات أو التخلى عنها نهائيا ٠

---

[1] راجع المؤشرات الاقتصادية لدول الكوميسا ص

د- تعانى معظم دول افريقيا من مشكلات اقتصادية مباشرة تعيق حركة التبادل التجارى والتعاون فيما بينها مثل ندره العملات الحره والمطلوبة لتغطية نفقات الاستيراد وارتفاع حجم المديونية وزيادة خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات بالاضافة الى مشاكل النقل والاسعار بالاضافة الى التفاوتات الاقتصادية بين الدول الافريقية ٠

ثالثا : الاسباب اللوجستيه :

أ - ضرورة وضع برامج زمنية متدرجة للتنفيذ فأى تكتل اقتصادى لايتم بمجرد توقيع الاتفاقيات او ابداء الامنيات الطيبة وانما يحتاج ذلك الى تعديل القوانين الداخلية والهياكل الاقتصادية والعماله وغيرها وهذا بالطبع يتطلب وضع برامج زمنية محدده يتم خلالها انجاز اجراءات متدرجة من تحرير حركة البضائع ورؤس الاموال والافراد وصولا الى مستويات التكتل الاعلى ويجدر الاشارة ان ذلك الانجاز قد استغرق نحو ٤٣ عاما من ١٩٥١ - ١٩٩٣ لوصول الجماعة الاوروبية الى سوق مشتركة تم خلالها اتخاذ اجراءات وتدابير متدرجة فى معدلات الضرائب وتوحيد الرسوم الجمركية وتحرير حركة البضائع والافراد ورؤس الاموال ٠ وقد اربط كل هذا ببرامج زمنية محدده ووجود الاليات والتنظيمات الكفيلة بتحقيق ذلك ٠

ب- افتقرت الدول الافريقية فى تجارب تكتلها الاقتصادى لوجود المؤسسات والاليات الفعاله لوضع اجراءات التكتل موضوع التنفيذ ليس هذا فقط فوجود مؤسسات اوتنظيمات لابد أن يرتبط بقدرتها وكفاءتها وان يوليها الاعضاء الاهتمام والتأمين بحيث تكون فعاله فى عملها ٠

حـ- التسرع فى تحقيق النتائج فى حين أن جنى ثمارأى تكتل اقتصادى يحتاج الى فترة زمنية طويلة نسبيا تزداد فى حالة تشابه الهياكل الاقتصادية لدول التكتل اذ أن ذلك يرتبط بضرورة ايجاد نمط جديد من التخصص وتقسيم العمل وتحول التدفقات التجارية ٠

د- القصور الواضح فى وسائل النقل والاتصال بين الدول الافريقية برية او جوية او بحرية بالاضافة الى تخلف اساليب الاتصال وانتقال المعلومات فى وقت تتسارع فيه تلك المتغيرات بشكل كبير ٠ ولكن لازال هناك عمل كثير من اجل تحقيق ذلك بين الدول الافريقية وبعضها وبينها وبين العالم الخارجى ٠

٢- رؤية تحليلية لبعض مؤشرات التنمية فى كوميسا

تضمن الجزء الاول من هذا الفصل محاولة لعرض اهم الاسباب السياسية والاقتصادية واللوجستيه التى ادت الى فشل التجمعات الافريقية ٠ والاقتصادى منها بوجه خاص ٠ ولايمكن القول ان تلك الاسباب قد تراجعت او أن ظروف القارة قد تحسنت بدرجة معنوية على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية او حتى انها سوف تتحسن فى الاجل القصير ٠

وتجمع "كوميسا" يحمل فى قلبه وبين جوانبه الكثير من الهموم والقضايا التنموية المتعدده والمتشعبه والمتشابكة ، التى تحمل التحدى وتثير المخاوف والمحاذير من السقوط والعودة الى الدائرة المجهوله شأنها فى ذلك شأن التجمعات الاخرى داخل القارة او على مستوى الدول النامية ٠

وإن كان البعض يرى ان تجمع "كوميسا" يختلف فى مولده وفى نموه فهو قد بدأ بمنطقة تجارة تفضيلية P.T.A ثم ينتقل بالتدريج ليصبح بحلول عام ٢٠٠٠ منطقة تجارة حره ثم يتجه ليصبح اتحاد جمركى عام ٢٠٠٤ وينطلق بهم قطار التفاؤل الى عام ٢٠٢٥ حيث الاتحاد النقدى ، معتمدين فى ذلك على ما تتحقق منه تخفيض جمركى بلغ نحو ٨٠٪ حتى الان الا أنه يجدر الاشارة الى ان تخفيض الرسوم الجمركية ليست كل شئ وانما هناك الكثير من التحرك والعمل المتدرج اولا وقبل كل شئ تحت مظله الاراده السياسية لدول التجمع ثم يأتى العمل داخل كل دولة من دول التجمع من تعديل قوانين داخلية وهياكل اقتصادية واجتماعية الخ وعلى مستوى دول التجمع مجتمعه فى العديد من

التدابير واقامة الهياكل والاليات والتنظيمات والبحث عن نمط جديد من التخصص وتقسيم العمل وتمويل التدفقات التجارية وتطوير وسائل الاتصال ، هذا كله فى اطار تنموى متكامل فيه مسيرة التنمية والديمقراطية والامن والاستقرار فى دول التجمع ٠

ومما لاشك فيه ان قراره تحليلية بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول كوميسا سوف تلقى الضوء على بعض المحاذير والفرص فى مستقبل هذا التكتل ٠

أولا: الموارد البشرية وقوه العمل

لايكفى الاستناد الى اجمالى عدد السكان فى افريقيا للاستدلال على اهمية وطبيعة الموارد البشرية ، فهناك عوامل اقتصادية واجتماعية تؤثر على استخدام هذه الموارد وعلى مدى انشطتها الاقتصادية ومدى مساهمتها فى تحقيق رغباتها واحتياجاتها ، اى ما تحققه من مستويات الدخل والمعيشة ٠

فمن الجدول (٢) يتضح ان جملة عدد سكان دول "كوميسا" (٢١) دولة قد بلغ عام ١٩٩٥ نحو ٢٨٦,٧ مليون نسمه الا ان قراءة الارقام الواردة بالجدول يشير الى ان هناك ثمانية دول من دول التجمع (جزر القمر - سوازيلاند - سيشل - ليسوتو - موريشيوى - الكونغو - نامبيا - اريتريا) يقل عدد سكانها على ٥ مليون نسمه الثلاثة الاولى اقل من مليون والاربعة التالية اقل من ٣ مليون بينما يبلغ عدد سكان الدولة الثامنه (اريتريا) ٣,٢٨ مليون نسمه ٠ وان جملة عدد سكان الدول الثمانية يبلغ نحو ١٤ مليون نسمه فقط بالاضافة الى ذلك فإن التجمع يضم ٥ دول اخرى عدد سكانها اقل من ١٠ مليون (بورندى - زامبيا - ملاوى - تنزانيا - رواندا) وجملة عدد سكانها نحو ٣٦ مليون نسمه ٠ وفى هذا الصدد يجدر الاشارة ان مصر والتى بلغ عدد سكانها فى نفس

جدول (٢)
فئات سكان دول كوميسا عام ١٩٩٥

الفئه	عدد الدول	جملة سكان بالمليون	نسبة السكان الى التجمع ٪	الدول
مليون فأقل	٣	٣,٢٥	٠,٧٨	جزر القمر - سوازيلاند - سيشل
مليون وأقل من ٣	٤	٧,٤٥	٢,٥٩	ليسوتو - موريشيوس الكونغو - نامبيا
٣ مليون وأقل من ٥	١	٣,٢٨	١,١٤	اريتريا
٥ مليون وأقل من ١٠	٥	٣٨,٨٩	٢٣,٥٨	بورندى - زامبيا - ملاولا - تنزانيا - رواندا
١٠مليون وأقل من ١٥	٢	٢٢,٦١	٧,٨٩	زيمبابوى - انجولا
١٥مليون وأقل من ٢٠	١	١٥,٣٥	٥,٣٥	مدغشقر
٢٠ مليون وأقل من ٣٠	٣	٧٥,٣٤	٢٦,٢٨	أوغندا - كينيا - السودان
أكثر من ٣٠ مليون	٢	١٢١,٥١	٤٢,٣٨	مصر اثيوبيا
الجمله	٢١	٢٨٦,٧	١٠٠	

source :
F.A.O Production Yearbook, vol 49 .

العام نحو ٦٣,٣ مليون نسمه يزيد عن عدد سكان (١٤) دولة من دول التجمع وان مصر واثيوبيا يمثل سكانها نحو ٤٢٪ من جملة سكان التجمع. (الناتج المحلى الاجمالى لمصر يعادل اكثر من الناتج المحلى فى ١٣ دولة من دول التجمع). وفى ضوء عده مؤشرات اخرى كالدخل ومستوى المعيشة والانتاجية يمكن القول ان صغر حجم السكان فى تلك الدول يثير عده قضايا اهمها :عدم توفر السوق الكافى اللازم لانشاء صناعات ومرافق كبيرة أو القيام بأوجه النشاط الاقتصادى الاخرى على نطاق واسع ومنها بصفه خاصة العلاقات التجارية .

ومن الجدول (٣) يتضح ان سكان الريف يمثلون نحو ٩١,٢٪ من جملة السكان كما فى (رواند) كحد اقصى لنسبة سكان الريف الى جملة السكان فى دول التجمع و١١,٦٪ كحد ادنى فى (موريشوس) وذلك بمتوسط عام بين دول التجمع يبلغ نحو ٦٢,٦٪ وبمراجعة متوسط دخل الفرد بين دول التجمع حيث تقع ١٤ دولة من دول التجمع فى قمه الدول منخفضه الدخل (١) اقل من (٧٦٥ دولار/سنه) وفقا لتصنيف البنك الدولى بل يجدر الاشارة الى ان (١٢) دولة من دول التجمع يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٥٠٠ دولار/سنه ويؤكد ذلك ارتباطا بنسبة سكان الريف الى جملة السكان الى الانخفاض الكبير فى انتاجية الفرد فى قطاع الزراعة وتخلف القطاعات الاقتصادية الاخرى غير الزراعية .

وانتقالا الى نسبة الاميه بين الكبار فى دول التجمع استكمالا وتوضيحا لصورة الموارد البشرية يتبين من جدول (٦) ان تلك النسبة تتراوح بين ١٥٪ كحد ادنى كما فى زمبباوى و٦٥٪ كما فى بوروندى وثيوبيا (بلغ عدد سكان اثيوبيا عام ١٩٩٦ نحو ٥٨,٢ مليون نسمه كما ان مصر وهى الدولة الاول فى عدد سكانها بين دول التجمع (٦٣,٣ مليون نسمه عام ١٩٩٦) تبلغ نسبة

---

(١) نسبة عدد السكان الذين يحصلون على اقل من دولار/يوم يبلغ نحو ٨٤,٦٪ فى زامبيا و٧٢,٣٪ فى مدغشقر ونحو ٥٠٪ فى اوغندا وكينيا وليسوتو واكثر من ٤٠٪ فى زمبابوى ورواندا - البنك الدولى تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧

جدول (٣)
الأهميه النسبيه لسكان الريف والعماله الزراعيه الى
اجمالى السكان والقوى العامله فى دول كوميسا
عام ١٩٩٦

الدوله	اجمالي السكان ألف	سكان الريف		اجمالي العماله ألف	العماله الزراعيه	
		ألف	٪ من الاجمالى		ألف	٪ من الاجمالى
مصر	٦٣٢٧١	٢٠١٥٩	٣١,٨٦	٢٣٢٤٧	٧٤١٦	٣١,٩
اثيوبيا	٥٨٢٤٣	٤٩٦٩٢	٨٥,٣٢	٢٥٥٠٩	٢١٧٦٣	٨٥,٣
السودان	٢٧٢٩١	١٨٥٢٨	٦٧,٨٩	١٠١١٩	٦٨٧٠	٦٧,٩
اريتريا	٣٢٨٠	٢٥٨٦	٧٨,٨٤	١٦٥٠	١٣٠١	٧٨,٨
كينيا	٢٧٧٩٩	٢١٥٩٣	٧٧,٦٧	١٣٤١٧	١٠٤٢٢	٧٧,٧
تنزانيا	٩١٥٦	٢٠٧٥	٢٢,٦٦	٣٤٦١	٧٨٤	٢٢,٦
اوغندا	٢٠٢٥٦	١٦٨٣٤	٨٣,١١	١٠٠٧٦	٨٣٧٤	٨٣,١
ملاوى	٩٨٤٥	٨٤٩٣	٨٦,٢٧	٤٧٨٨	٤١٣٠	٨٦,٣
زامبيا	٨٢٧٥	٦٠٧٨	٧٣,٤٥	٣٥٠٥	٢٥٧٦	٧٣,٥
زيمبابوى	١١٤٣٩	٧٥٧٠	٦٦,١٨	٥٣١٨	٣٥٢٠	٦٦,٢
ناميبيا	١٥٧٥	٦٩٨	٤٤,٣٢	٦٥٧	٢٩١	٤٤,٣
الكونغو	٢٦٦٨	١١٦٩	٤٣,٨١	١١٠٧	٤٨٥	٤٣,٨
رواندا	٥٣٩٧	٤٩٢٤	٩١,٢٤	٢٨٧٤	٢٦٢٣	٩١,٣
بوروندي	٦٢٢١	٥٦٤٤	٩٠,٧٢	٣٣٤٨	٣٠٣٨	٩٠,٨
سيشل	٧٤	-	-	-	-	-
جزر القمر	٦٣٢	٤٧٣	٧٤,٨٤	٢٧٥	٢٠٦	٧٤,٨
انجولا	١١١٨٥	٨٢٤٢	٧٣,٦٩	٥١٧١	٣٨١١	٧٣,٧
موريشيوس	١١٢٩	١٣١	١١,٦٠	٤٧٦	٥٥	١١,٦
سوازيلاند	٨٨١	٢٨٦	٣٢,٤٦	٣١٥	١٠٢	٣٢,٥
ليسوتو	٢٠٧٨	٨١٥	٣٩,٢٢	١٨٤٩	٣٣٢	٣٩,١
مدغشقر	١٥٣٥٣	١١٦٥٧	٧٥,٩٣	٧٣٠٦	٥٥٤٥	٧٥,٩

Source :
F.A.O Production Yearbook, vol 49 .

الامية بها نحو ٤٩٪ ومن جدول (٣) وباستقراء نسبة العماله الزراعية الى اجمالى قوة العمل يتبين ان تلك النسبة تتراوح بين ١١,٦٪ كما فى موريشيوس (انخفاض النسبة يرتبط بانخفاض عدد السكان وسكان الريف بوجه خاص) و٩١,٣٪ كحد اقصى كما فى رواندا وبمتوسط ٦٢,٦٪ بين دول التجمع عام ١٩٩٦ (العماله الزراعية فى مصر تمثل نحو ٣١,٩٪ من جملة القوى العاملة) ٠

ومما سبق يتأكد أن الموارد البشرية وقوه العمل فى دول التجمع شأنها فى ذلك شأن جميع الدول النامية يتمثل واقعها كسبب ونتيجه لحالة التنمية وانخفاض الانتاجية وهى بلاشك سوف تكون سبب رئيسى فى اعاقة حركة التنمية بشكل عام داخل دول التجمع وتقليص فرص النجاح لما هو مأمول من التكتل الاقتصادى خلال مراحله ٠

ثانيا: الاقتصاد والتجارة :

الحاقا بما تم مناقشته حول الموارد البشرية وقوة العمل التى تمثل احد الابعاد الاقتصادية الهامة لحركة التنمية فى دول كوميسا فإن قراءة بعض المؤشرات الاقتصادية الواردة فى الجدول (٤) تبين :

- ان دولة اثيوبيا والتى بلغ عدد سكانها عام ١٩٩٦ نحو ٥٨,٢ مليون نسمه مثلت نحو ٢٠,٤٪ من سكان التجمع عام ١٩٩٦ لايزيد متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠ دولار/سنه وان هذا المتوسط قد شهد معدل نمو سالب (٠,٣) خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ ٠

- ان ١١ دولة من دول التجمع شهد متوسط دخل الفرد فيها معدل نمو سالب خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٥ وبمعدل بين (٦,١) كما فى انجولا و(٠,٣) كما فى اثيوبيا ٠

- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار/يوم تصل فى بعض دول التجمع الى ٨٤,٦٪ كما فى زامبيا و٧٢,٣٪ فى مدغشقر و٥٠,٤٪ كما فى ليسوتو ٠

- ان معظم دول التجمع تعانى من معدلات مرتفعة لتضخم خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ حيث يصل هذا المعدل الى ١٦٩,٥٪ كما فى انجولا و٩٥٪ كما فى السودان و٩١,٥٪ كما فى زامبيا فى حين تتراوح المعدلات فى باقى الدول بين ٢,٢٪ الى ٦٥,٧٪ كما فى اوغندا ٠

- ان مساهمه الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى تمثل نسب مرتفعه فى معظم الدول وتتراوح بين ٩٪ مثل موريشيوس و٥٨٪ كما فى تنزانيا بالنظر الى الامكانيات الزراعية ومتوسط الانتاجية للعامل او لوحده الارض ومعدلات الاكتفاء الذاتى يتضح ان قطاع الزراعة فى هذه الدول قطاع متخلف بالاضافة الى ان القطاع الزراعى عادة ينقسم الى قسمين الاول للتجارة والتصدير والثانى للاعاشة والاستهلاك الشخصى وتشير بعض الدراسات ان الزراعة للاعاشة هى القطاع الغالب فى دول افريقيا بشكل عام وتصل نسبة الزراعة للاعاشة الى نحو ٦٠٪ من دول افريقيا ٠ وعلى الجانب الاخر فإن الثروة الحيوانية تسيطر عليها القبائل الرحل وتخضع هذه الثروة فى استغلالها الى ظروف اجتماعية ولاتستغل استغلال اقتصاديا ام تجاريا ٠

ايضا تعتبر نظم الحيازة عامل اساسى فى تنمية قطاع الزراعة وتتسم نظم حيازة الاراضى فى غالبية دول افريقيا بخضوعها للعادات والتقاليد والملكية القبلية او الجماعية هى النظام السائد لحيازة الاراضى فى معظم دول افريقيا ٠

جدول (٤) بعض المؤشرات الاقتصاديه لدول كوميسا (١)

الدوله	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي		% من السكان أقل من دولار/يوم %	متوسط التضخم السنوي% ٨٥-١٩٩٥	هيكل الاقتصاد (الانتاج) ١٩٩٥				
	دولار ١٩٩٥	معدل النمو % ٨٥-١٩٩٥			ناتج محلى اجمالى (مليون دولار)	الزراعه %	الصناعه %	صناعات تمويليه	خدمات %
مصر**	٧٩٠	١,١	٧,٦	١٥,٧	٤٧٣٤٩	٢٠	٢١	١٥	٥٩
السودان*	١٦٣	-	غير متوفر	٩٥,٠	١٢١٠٠	٣٥	١١	-	-
اثيوبيا*	١٠٠	(٠,٣)	٢٣,٨	-	٥٢٨٧	٥٧	١٠	٣	٣٣
كينيا*	٢٨٠	٠,١	٥٠,٣	١٣,٠	٩٠٩٥	٢٩	١٧	١١	٥٤
اوغندا*	٢٤٠	٢,٧	٥٠,٠	٦٥,٧	٥٦٥٥	٥٠	١٤	٦	٣٦
تنزانيا*	١٢٠	١,٠	١٦,٤	٣٢,٣	٣٦٠٢	٥٨	١٧	٨	٢٤
ناميبيا**	٢٠٠٠	٢,٩	غير متوفر	١٠,٤	٣٠٣٣	١٤	٢٩	٩	٥٦
زيمبابوي*	٥٤٠	(٠,٦)	٤١,٠	٢٠,٩	٦٥٢٢	١٥	٣٦	٣٠	٤٨
رواندا*	١٨٠	(٥,٤)	٤٥,٧	١٠,٨	١١٢٨	٣٧	١٧	٣	٤٦
بوروندي*	١٦٠	(١,٣)	غير متوفر	٦,١	١٠٦٢	٥٦	١٨	١٢	٢٦
انجولا*	٤١٠	(٦,١)	غير متوفر	١٦٩,٥	٣٧٢٢	١٢	٥٩	٣	٢٨
الكونغو *	٦٨٠	(٣,٢)	غير متوفر	٢,٢	٢١٦٣	١٠	٣٨	٦	٥١
موريشيوس$	٢٣٨٠	٥,٤	غير متوفر	٨,٨	٣٩١٩	٩	٣٣	٢٣	٥٨
ملاوي *	١٧٠	(٠,٧)	غير متوفر	٢٢,١	١٤٦٥	٤٢	٢٧	١٨	٣١
زامبيا *	٤٠٠	(٠,٨)	٨٤,٦	٩١,٥	٤٠٧٣	٢٢	٤٠	٣٠	٣٧
ليسوتو**	٧٧٠	١,٢	٥٠,٤	١٣,٤	١٠٢٩	١٠	٥٦	١٨	٣٤
مدغشقر *	٢٢٠	(٢,٢)	٧٢,٣	١٨,٤	٢١٩٨	٣٤	١٣	١٣	٥٣
اريتريا*	*	-	-						

(١) لاتتضمن جزر القمر وسيشل وسوازيلاند لعدم توفر البيانات

* اقتصاديات منخفضة الدخل أقل من ٧٦٥ دولار/ سنه

** اقتصاديات متوسطة الدخل (المستوى الأدنى) من ٧٦٦ دولار - ٣٠٣٥ دورلا/ سنه

*** اقتصاديات متوسطة الدخل (المستوى الأعلى) من ٣٠٣٦ دولار - ٩٣٨٥ دولار/ سنه

المصدر : البنك الدولى . تقرير عن التنميه فى العالم . ١٩٩٧ .

جدول (٥)

الميزان التجاري وحجم التجارة وهيكل التجارة الخارجية لدول كوميسا عام ١٩٩٦

الدولة	التجارة لخارجية بالمليون دولار ١٩٩٦				هيكل التجارة الخارجية	
	واردات	صادرات	حجم التجارة	الميزان التجاري	اهم الصادرات	اهم الواردات
السودان	١١٨٤,٥	٥٥٥,٧	١٧٤٠,٢	(٦٢٨.٨)	القطن/الفول السوداني/الصمغ العربي/ السمسم/ الكسب والعلف/ الجلود/ الحيوانات واللحوم	المنسوجات/ معدات النقل/ الادوية والكيماويات/ الآلات وقطع غيارها/ خامات ومدخلات صناعية/ سلع غذائية مصنعة
اثيوبيا	١٢٧٥	٤٢٣	١٦٩٨	(٨٥٢)	البن/ السمسم / الجلود/ البقول	الادوية/ معدات النقل/ بترول خام ومنتجاته
كينيا	٢٤٠٩	١٦١٠	-	(٧٩٩)	بن/ شاي/ منتجات لحوم/ جلود ومصنوعاتها/ ذرة/ سيزال	بترول خام ومنتجاته/ منتجات حديد وصلب/ ارز/ اسمدة/ ادوية
اوغندا	٦٥٨٥	٥٠٩	٧٠٩٤	(٦٠٧٦)	بن يمثل ٦٠% من اجمالي حصيلة الصادرات/ ذرة/ جلود/ شاي/ اسماك/ حيوانات	بترول خام ومنتجاته/ سيارات ومعدات نقل/ معدات كهربائية/ حديد ومصنوعاته/ ادوية/ منسوجات/ صابون
تنزانيا	١٦١٩	٩٣٩	-	(٦٨٠)	الشاي/البن/ القطن/ السيزال/ توابل وعطارة(مصدرها جزر زنزبار احد اقاليم تنزانيا)/ اسماك بحرية ونيلية/ اخشاب	معدات نقل/ بترول خام ومنتجاته/ ملابس/ اجهزة اتصال
ناميبيا	٤٦٤	١٧٤	٦٣٨	(٢٩٠)	بعض المعادن ومنتجات المراعي والاسماك	نظرا لعدم اكتمال البنية الاساسية للدولة يتم استيراد كافة الاحتياجات وتعد دولة جنوب افريقيا اهم الشركاء التجاريين
زيمبابوي	٢٢٢٣	١٨١٢	٤٠٣٥	(٤١١)	تبغ وتمثل نحو ٧٠% من حصيلة الصادرات/ شاي/ بعض المعادن	آلات ومعدات/ الادوية/ المحضرات الغذائية/ بترول خام ومنتجاته
رواندا	١٤٩	٢٦٠	٤٠٩	١١١	البن/ الشاي	الملابس/ الآلات والمعدات/ الادوية/ منتجات بترولية
بوروندي	٢١٣	١٩١	٤٠٤	(٢٢)	البن/ الشاي/ الجلود	منتجات بترولية
انجولا	٣٦٥٧	١٦٣٩	٥٢٩٦	(٢٠١٨)	بترول خام/ معادن نادرة/ حديد/ نحاس/ زيت نخيل	مواد غذائية/ ملابس ومنسوجات/ ادوية
الكونغو	١٦٠٢	١١٤٨	٢٧٥٠	(٤٥٤)	ماس/ بن/ نحاس/ زيت نخيل/ اخشاب	
موريشيوس	١٥٧٦	١٧٣٢	٣٣٠٨	١٥٦	السكر/ الشاي/ التبغ/ التوابل	الاجهزة والمعدات/ ادوية/ مواشي
ملاوي	٤١٥	٥١١	٩٢٦	٩٦	تبغ (تمثل اكثر من ٧٠%من حصيلة الصادرات)/ الشاي/ الذرة/ زيت عباد الشمس	معدات نقل/ ادوية/ آلات/ منسوجات
زامبيا	١٢٢٧	٩٢٥	٢١٥٢	(٣٠٢)	نحاس(يمثل اكثر من ٧٠%من حصيلة الصادرات)/ تبغ/ كوبالت	منتجات بترولية/ ذرة/ اسمدة/ آلات ومعدات/ ادوية/ اغذية ومشروبات
جزر القمر	١٣	١٤٢	١٥٥	١٢٩	بن/ تبغ/ فانيليا/ زيوت اساسية	ارز/ سكر وعسل/ اسمنت/ منتجات حديدية/ ملابس جاهزة
سيشل	٧٤	٢٧٥	٣٤٩	٢٠١	اسماك/ مشروبات/ بن/ تبغ	ارز/ منتجات بترولية/ زيوت نباتية/ اسمنت/ منتجات حديد وصلب والومنيوم/ ملابس جاهزة
سوازيلاند	٣٠١	٦٢	٣٦٣	(٢٣٩)	الماس	كافة المنتجات وتعتمد اعتمادا كاملا على دولة جنوب افريقيا
ليسوتو	٥٣١			(٦٨٨)	الصوف/ الموهير/ الماس	الاغذية والمشروبات ووسائل النقل
مدغشقر	٦٤٤	٥٦٠	١٢٠٤	٨٤	فانيليا/ اسماك/ زيوت عطرية وتوابل	ادوية ومعدات نقل/ آلات ومعدات واغذية مجهزة ومنتجات بترولية
اريتريا	٤٠٤	٨١	٤٨٥	(٣٢٣)	اسماك/ حيوانات حية ولحوم ومنسوجات	ادوية/ آلات ومعدات واغذية مجهزة ومنتجات بترولية

المصدر : وزارة الاقتصاد ـ مركز المعلومات .

والى جانب نظم الحيازة فإن هناك قصور كبير فى المرافق والمنظمات الزراعية (الطرق - البنية الاساسية والتسويقية - نظم التسويق والتمويل والارشاد ... الخ) .

ومن هنا فإن الطريق طويل لتطوير وتنمية قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية فى دول التجمع .

- قطاع الصناعات التحويليه يمثل نسب منخفضه فى معظم دول التجمع فى مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى حيث تصل تلك النسبه الى حدها الأدنى ٣٪ فى كل من اثيوبيا وانجولا وحدها الأعلى ٣٠٪ فى زيمبابوى . ومما لاشك فيه أن هذا يعكس بشكل واضح انخفاض القيمه المضافه وبالتالى الناتج المحلى نتيجه أن الدول الأفريقيه بشكل عام والتجمع بشكل خاص تعتمد حتى الآن فى تجارتها على تصدير المواد الأوليه والمواد الخام وهو مايحرمها الى حد كبير من منافع التصنيع والتحويل لهذه المواد ويساعد على دعم هذا الاتجاه سيطره العديد من الجاليات الأجنبيه خاصه تلك التى ترتبط حتى الآن مراكزها الاستعماريه فى الدول المتقدمه . وهو مايظهره هيكل التجاره الوارد بالجدول (٥) .

- من جدول (٥) يتضح أن ١٥ دوله من دول التجمع كوميسا بما فيهم مصر تعانى من عجز فى الميزان التجارى عام ١٩٩٦ ويتراوح العجز من حد أقصى نحو ٦ مليار دولار فى أوغندا و٢٢ مليون دولار كما فى بوروندى .

- من نفس الجدول (٥) يبين هيكل التجاره الخارجيه لدول كوميسا أن صادراتها تتمثل عاده فى (البن - التبغ - الجلود - العطاره - الشاى - الأسماك - المعادن مثل النحاس والحديد والماس - الحيوانات الحيه . ويلاحظ على ذلك أن معظم صادرات دول التجمع تتمثل فى خامات وسلع أوليه . وفى نفس الوقت تتمثل وارداتها فى الأدويه والمعدات والملابس ومنتجات بتروليه .

ثالثا : المؤشرات الاجتماعيه :

من جدول (٦) تتضح بعض مؤشرات التنميه الاجتماعيه والتى تمثل حاجه أساسيه للسكان مثل مياه الشرب النظيفه والصرف الصحى والرعايه الصحى ٠ وتدل الأرقام الوارده فى تقرير التنميه الصادر عن البنك الدولى أن هناك نقص واضح فى هذه الحاجات حيث نجد أنه بالنسبه للرعايه الصحيه فإن دولا مثل انجولا وملاوى وغيرها تتدنى نسبه السكان الذين يحصلون على تلك الرعايه من جملة السكان فتصل فى انجولا الى ٢٤٪ فقط وفى بورندى ٤٠٪ واثيوبيا ٥٥٪ فى وقت تبلغ فيه تلك النسب ٩٩٪ كما فى مصر و٩٣٪ كما فى تنزانيا وأن دل على شيىء فإنما يدل على التفاوت بين دول التجمع فى حاجه أساسيه مثلها مثل المياه النظيفه والصرف الصحى حيث يتبين من أرقام نفس الجدول أن نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحى تصل فى اثيوبيا نحو ١٠٪ فقط من جملة السكان و٩٪ فى الكونغو و١٦٪ فى انجولا و١٧٪ فى مدغشقر وتصل النسبه الى اقصاها (١٠٠٪) كما فى موريشيوس و٧٠٪ فى مصر ٠ وبالنسبه للمياه النظيفه تصل النسبه من السكان الذين يحصلون عليها الى ٢٧٪ كما فى اثيوبيا و٣٢٪ كما فى انجولا ومدغشقر ٠ وهنا يثار السؤال كيف لتلك الدول أن تنجح فى مشاركه فعاله فى تجمع مثل السوق المشتركه كوميسا فى الأجل القصير أو حتى المتوسط ٠ وبالاضافه الى ذلك تشير تقديرات البنك الدولى أنه فى عام ١٩٨٦ كان يوجد طبيب واحد لكل ١٠ آلاف نسمه فى أفريقيا مقارنه بطبيب لكل ٢٤,٤ نسمه فى أوربا و١٥,٥ نسمه فى الولايات المتحده و٣,٣ نسمه فى جنوب شرق آسيا ٠

جدول (٦)
بعض المؤشرات الاجتماعيه لدول كوميسا

الدوله	٪ من السكان الذين يتوفر لهم			سوء التغذيه (دون الخامسه) ٪	أميه الكبار ٪
	الرعايه الصحيه ١٩٩٣	المياه النظيفه ٩٥/٩٤	الصرف الصحي ٩٥/٩٤		
مصر	٩٩	٨٤	٧٠	٩	٤٩
اثيوبيا	٥٥	٢٧	١٠	٤٧	٦٥
السودان	-	-	-	-	٥٤
كينيا	-	٤٩	٤٣	٢٣	٢٢
اوغندا	-	٤٣	٦٠	٢٣	٣٨
تنزانيا	٩٣	٤٩	٨٦	٢٨	٣٢
نامبيا	-	٥٧	٣٦	-	٢٢
زيمبابوي	-	٧٤	٥٨	١٦	١٥
رواندا	-	-	-	٢٨	٤٠
بوروندي	٨٠	٥٨	٤٨	-	٦٥
انجولا	٢٤	٣٢	١٦	٢٠	-
الكونغو	-	٦٠	٩	-	٢٥
موريشيوس	٩٩	١٠٠	١٠٠	-	١٧
ملاوي	٤٠	٥٤	٦٣	٢٧	٤٣
زامبيا	-	٤٧	٤٢	٢٧	٢١
جزر القمر	-	-	-	-	٤٣
سيشل	-	-	-	-	٢١
سوازيلاند	-	-	-	-	-
ليسوتو	-	٥٧	٣٥	٢١	٢٣
مدغشقر	-	٣٢	١٧	٣٢	٢٩
اريتريا	-	-	-	-	-

- بيانات غير متوفـــره

المصدر :

البنك الدولى - تقرير عن التنميه فى العالم ١٩٩٧

الفصـــل الرابع

أهمية وابعاد التحرك المصرى الافريقى

الفصـــل الرابع

أهمية وابعاد التحرك المصرى الافريقى

تمهيـــد

تبرز أهمية انضمام مصر الى تجمع "كوميسا" فى ضوء التطورات الاقتصادية المتلاحقه على الساحة الدولية والاقليمية ، حيث بان الانضمام والانتماء للتكتلات الاقتصادية ضرورة ملحه وليس مجرد خطوه شكلية ولم يعد لدول فرادى مكان يتيح ويوفر لها الضمان والامان ، الى جانب أن دخول مصر التجمع يكمل صورتها كأقوى دولة افريقية • وفى الوقت الذى بدأت فيه الاسواق الاوروبية تتفحم فإن الاطار العربى والافريقى بات هو المجال الحيوى للتحرك والتكامل الاقتصادى لمصر ولنشاطها التجارى لدعم عملية التنمية وتوسيع دوائر الاتصال •

ويعتبر الاطار الافريقى أحد أهم المجالات الحيوية لتحرك مصر فالكوميسا اول تجمع اقتصادى افريقى ضخم يزخر بالثروات الطبيعية والبشرية وفرص الاستثمار والتجارة •

ويجدر الاشارة ان مصر حتى يونيو ١٩٩٨ هى الدولة الافريقية الوحيدة بين ٥٣ دولة افريقية اعضاء فى منظمة الوحده الافريقية التى لاتنضم الى اى تكتل اقتصادى مع القارة• وان مصر قد تقدمت عام ١٩٩٣ للانضمام الى الكوميسا ورفض طلبها نتيجة معارضه بعض الدول لحساسيات وخلافات سياسية •

أولا: اهمية وابعاد التحرك المصرى الى كوميسا

يعتبر اتجاه مصر وانضمامها الى تجمع " كوميسا" تحركا له ابعاده السياسية والاقتصادية البارزه التى يمكن رصدها فى :

البعد الأول :حل الاشكالية المؤسسية التى كانت تتمثل فى عدم عضوية مصر حتى يونيو ١٩٩٨ فى اى تجمع اقتصادى افريقى والتى تعتبر "كوميسا" من أهم تلك التجمعات التى تغطى مساحة واسعه من القارة الافريقية (منطقتى الشرق والجنوب الافريقى) تبلغ نحو ١٢كم٢ وتضم ٢١ دول افريقية بلغ تعداد سكانها نحو ٣٧٠ مليون نسمه ٠ وبلغ ناتجها المحلى نحو ٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ وجملة صادراتها نحو ٢٣ مليار دولار ٠

البعد الثانى : إن انضمام مصر لتجمع "كوميسا"يشكل اضافة ضرورية وهامة فى الارتباط الاقتصادى بالقارة ولذلك دلالتان الاولى : التعويض عن الجهود السابقة من اجل تجمع (اندروجو) الذى كان مقررا ان يشكل تعاونا اقتصاديا يضم دول حوض النيل وان تجمع كوميسا يضم دول حوض النيل بما تمثله من حسم لقضية التحرك شمالا او جنوبا ومأ تمثله من بعد امنى لمصر ، بالاضافة الى ان اشتراك مصركدولة من شمال افريقيا مع مجموعتى الشرق والغرب الافريقى يعد تحديا واضحا فى طريق فصل شمال القارة عن جنوبها ٠

البعد الثالث : من المتوقع ان يثير انضمام مصر الى تجمع "كوميسا" حركة اكبر بين الدوائر الاقتصادية التى تتحرك فيها مصر خاصة الدائرتين العربية والافريقية (١)، ففى الدائرة العربية بدأ سريان البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة بين الدول العربية بما فيها مصر بدءا من عام ١٩٨٨ وتخفيض الجمارك بنسبة ١٠٪ بين الدول الاعضاء ووفقا لنظام التحرير التدريجى فى الرسوم الجمركية خلال ١٠ سنوات حتى ٢٠٠٧ وفى الدائرة الثانية (الدائرة الافريقية) فقد حقق تجمع كوميسا منذ عام ١٩٩٢ سياسات تحرير التجارة ووصلت نسبة التخفيض فى التعريفية الجمركية الى ٨٠٪ تصل الى ٩٠٪ مع نهاية عام ١٩٩٨ والى ١٠٠٪ عام ٢٠٠٠ مؤذنه بذلك بانشاء منطقة التجارة الحرة كخطوه اولى من خطوات التكامل أو الخطوه الثانية كما يرى البعض بعد منطقة التجارة التفضيلية ٠ ثم الانتقال الى الاتحاد الجمركى عام ٢٠٠٤ ثم الى اتحاد نقدى عام ٢٠٢٥ ٠

---

(١) تتيح الدائرة العربية والافريقية سوقا ممتدا عدد سكانه اكثر من ٢٥٠ مليون نسمه

البعد الرابع : تشير كثيرا من المؤشرات ان العلاقات التجارية بين الدول الافريقية التجارية ذات الاسواق الرئيسية يسيطر عليها مراكز التجارة الاستعمارية السابقة ممثلا فى بعض الجاليات الاجنبية والتى ترتبط حتى الان بدولها وتقدم كافة التسهيلات امام فرص التبادل مع تلك الدول ، ويمكن الاشارة هنا الى الجاليات اليهودية والهندية والباكستانية ، وقد بدأت بعض الدول الحديثة مثل كوريا والصين فى دعم وجودها عن طريق مكاتب الترويج التجارى وبرامج المعونه الفنية ونظم التمويل المتطورة ٠

البعد الخامس : تزايد الدور الاسرائيلى فى افريقيا حيث يتجه لتهديد المصالح الحيوية لمصر واهمها مياه النيل ، ورغبة اسرائيل فى تدعيم صناعاتها العسكرية وتصريفها مقابل الحصول على تسهيلات عسكرية فى الدول الافريقية وخاصة على مداخل البحر الاحمر وطرق الملاحه وتشير بعض الكتابات ان افريقيا يوجد بها نحو ٤٥٠٠ خبير اسرائيلى فى مجالات مختلفة ٠ كما تبلغ صادرات اسرائيل الى افريقيا نحو ٥٪ من جملة صادراتها ٠

ثانيا: التحرك المصرى لتفعيل دورها وعلاقاتها "بالكوميسا"

بدأ واضحا ان مصر ترغب فى تعميق علاقاتها الافريقية بشكل عام والكوميسيه بشكل خاص ، فهى تنظر الى عضويتها فى الكوميسا نظرة ايجابية وتعمل بكافة الوسائل التقليدية وغير التقليدية على تأكيد ذلك والتى بدا جليا من خلال :

١- تحويل لجنة الخبراء لتنشيط التعاون المصرى الافريقى الى لجنة وزارية برئاسة وزير الزراعة المصرى ، وتضم وزير الخارجية والوزراء المعنيون بالتنمية ٠

٢- التخطيط لزيادة التعاون التجارى بين مصر ودول المجموعة خاصة فى مجال تصدير المنتجات المصرية التى تلقى قبولا من

المستورد الافريقى مثل المنتجات الجلدية والاحذية - السماد - السيراميك - الاثاث - المبيدات الحشرية - الادوية بالاضافة الى تدعيم التواجد المصرى فى اسواق السلاح وقطع الغيار والخدمات العسكرية • وعلى الجانب الاخر السوق الافريقى غنى بالثروات الطبيعية التى تمثل جانب هام للواردات المصرية مثل الشاى والمطاط والبن والاخشاب والجلود الخام والماس والبوكسيت والقصدير والنحاس وغيرها • بالاضافة الى تدعيم فروع شركة النصر للتصدير والاستيراد وتحويلها الى معارض دائمة للمنتجات المصرية فى السوق الافريقى (٢٤ فرعا) او فتح فروع للبنوك المصرية فى دول المنطقة واقامة شركة لترويج المنتجات المصرية وتوسيع شركة ضمان الصادرات واقامة مراكز لشركات المقاولات المصرية فى دول المنطقة •

٣- الاهتمام بالمشروعات الاستثمارية المشتركة خاصة فى المجال الزراعى وقد عقد اتفاق بين مصر وزامبيا لقيام الشباب المصرى بزراعة ١٥ الف فدان فى زامبيا واقامة مزرعه مساحتها ١٥٠٠ فدان بالتعاون مع كتائب الخدمة المدنيين الزراعيين •

٤- الاتجاه نحو تذليل عقبات النقل بين مصر ودول المنطقة حيث تقرر زيادة خطوط الطيران المصرية لدول (كوميسا) من ٦ خطوط (اريتريا - اثيوبيا - كينيا - أوغندا - تنزانيا - السودان) الى ١٢ خط خلال عامين - وتشغيل خط ملاحى لدول شرق افريقيا من السويس عبر اسمره باريتريا وجيبوتى وتنزانيا حتى ديربان بجنوب افريقيا •

٥- زيادة ودعم المعونه المصرية لدول المجموعة مثل ايفاد المدرسين المصريين وتقديم المنح الدارسية والمعونه الفنية (خبراء - تدريب) المقدمه من الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا بوزارة الخارجية •

٦- دعم الروابط الثقافية المصرية الافريقية - اقامة المعارض الفنية واقامة متحف الفنون الافريقية - بث القنوات الفضائية المصرية وغير ذلك ٠

٧- فى ٩٨/١٠/٢٦ عقدت فى القاهرة ندوه مصر والكوميسا تحت رعاية وزارة الخارجية المصرية وتم الاتفاق على عقد مؤتمر اقتصادى عام ١٩٩٩ ايمانا من مصر ان الاهتمام بالجانب الاقتصادى من شأنه تدعيم دور مصر الثابت فى مسانده الدول الافريقية وان عضوية مصر تفتح افاقا جديدة للاستثمار والتجارة ويدعم الكوميسا لتجمع شبه اقليمى ويمهد الطريق الى السو المشتركة ٠

الفصل الخامس

مستقبل التعاون التجارى المصرى الكوميسى

الفصل الخامس

مستقبل التعاون التجارى المصرى الكوميسى

تمهيـد :

تمثل أفريقيا مركزا أساسيا لاهتمامات مصر السياسيه والاقتصاديه نظرا للموقع "الجيوبولوتيكى" المصرى فى القاره الأفريقيه باعتبار مصر بوابه أفريقيا وواجهتها تجاه أمريكا وأوربا. وفى فصل سابق تم التعرف على أهمية وأبعاد التحرك المصرى فى القاره الأفريقيه ، وهو ماتأكد فيه أن مصر تنظر الى عضويتها فى كوميسا نظره ايجابيه فعاله ، باعتباره تجمع شبه اقليمى يمهد الطريق الى السوق المشتركه .

ويعتبر تجمع كوميسا أفق رحب لترويج وتنمية الصادرات المصريه فهى سوق بكر لها سمات خاصه من أهمها أنه سوق بضاعه حاضره يمكن أن تستوعب الكثير من السلع المصريه فى مرونه مناسبه لاتقف فيه المواصفات والى حد ما عقبه فى سبيل ذلك حيث تعتمد السوق الأفريقيه على مواصفات للجوده أقل من أسواق أوربا وأمريكا. وعلى الرغم من ذلك فإنه يجدر الاشاره الى ان مصر قد عقدت نحو ٥٢ إتفاقيه وبروتوكولا للتجاره والتعاون الاقتصادى مع الدول الأفريقيه إلا أن هذه الاتفاقيات لم تكفل نفاذ أى سلعه مصريه الى هذا السوق وظلت التجاره المصريه فى اتجاه واحد من السوق الأفريقى اليها. أيضا عقدت مصر صفقات تجاريه قيمتها نحو ٤٣,٤ مليون دولار لم ينفذ منها سوى ماقيمته نحو ٩,٨ مليون دولار فقط وذلك خلال الفتره ١٩٨١ - ١٩٩٢. وهو مايؤكد أن النفاذ الى هذا السوق مرهون بانضمام مصر الى تجمع كوميسا. وفى هذا الفصل سوف يتم التعرف على مفاوضات انضمام مصر للكوميسا ثم العلاقات التجاريه لدول كوميسا مع العالم الخارجى ثم العلاقات التجاريه الزراعيه بين كوميسا والعالم ثم التعرف على التبادل التجارى المصرى الكوميسا ثم التبادل التجارى الزراعى بينهما ، وذلك استشرافا للتوجه المصرى المستقبلى نحو كوميسا.

أولا: نتائج مفاوضات لوزاكا ٢-٨ مايو ١٩٩٨

أوضحت جولة المفاوضات الرسميه بين مصر ودول كوميساوالتى جرت فى لوزاكا خلال الفتره ٢-٨ مايو ١٩٩٨ ان دول كوميسا والسكرتاريه تعول كثيرا على مصر بعد انضمامها لتلك السوق المشتركه وتتطلع الى الاستفاده من خبرات مصر ومعونتها الفنيه فى مجالات الزراعه وتدريب الكوادر والرى واداره مواد المياه والصناعه .

وخلال تلك المفاوضات تأكد أيضا أن استفاده مصر المحتمله من الانضمام للكوميسا مؤكده فى ضوء ارتفاع معدلات مؤشرات الاقتصاد المصرى والناتج القومى الاجمالى وقيمة الصادرات بالمقارنه بمثيلاتها فى أى دوله من الدول الأعضاء فى كوميسا، فضلا عن تمتع مصر بميزات نسبيه عاليه فى مجالات الزراعه والصناعه والتشييد والادويه. ومن المتوقع أن يتيح انضمام مصر للسوق فرص كبيره لتصريف صادراتها الزراعيه والصناعيه والخدميه لكافة دول كوميسا، ويجدر الاشاره الى أن صادرات دولة جنوب أفريقيا لدول كوميسا ارتفعت من مليار دولار عام ١٩٩٢ الى ٤ مليارات عام ١٩٩٧ أى مايعادل أربعة اخماس اجمالى صادراتنا للعالم الخارجى، ومن هنا فمن الممكن أن تستطيع مصر بما لديها من امكانات وقدرات خاصه تلك المتعلقه بالتمتع بالرسوم الجمركيه المخفضه أو بدون رسوم للدخول للسوق أن تصل الى نفس الرقم الذى حققته دوله جنوب أفريقيا.

وحيث أن مصر تقدمت للانضمام الى السوق فى تلك الفتره وهى سوق قائمه بالفعل، فقد جرى العرف على أن أى دوله جديده منضمه تلتزم ببنود المعاهده المنشئه لكوميسا وبجداول خفض التعريفات وصولا الى الغائها عام ٢٠٠٠ فيما بين دول كوميسا. وقد حاول الوفد المصرى انذاك تحديد فتره انتقاليه لمصر بحد أقصى ثلاث سنوات لاتخاذ التدابير القانونيه والاداريه اللازمه لتعديل جدول التعريفات الجمركيه حتى تتطابق مع أدنى نسبه مطبقه

من جانب دول كوميسا ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٠٠، إلا أن سكرتاريه السوق أوضحت أن ذلك غير ممكن لأنه يخل بأحكام المعاهده من ناحيه ويعطى الانطباع بأن أكبر اقتصاد فى دول كوميسا - تريد فتره سماح، من ناحيه أخرى فإن من شأن ذلك أن يشكل رساله سلبيه لدول كوميسا بأن مصر تبغى من انضمامها الاستفاده على حساب باقى الدول الأعضاء ومن الممكن أن يفتح الباب لدول أخرى فى التجمع أن تطلب نفس الطلب الأمر الذى يؤدى الى تأخير استكمال منطقة التجاره الحره بحلول عام ٢٠٠٠ ٠

ويجدر الاشاره أنه كادت الجوله أن تختتم دون التوصل الى اتفاق بشأن انضمام مصر للسوق إلا أنه بعد مفاوضات مضنيه تم التوصل الى حل وسط ينص على قيام مصر باتخاذ الاجراءات القانونيه والاداريه لتنفيذ برنامج خفض التعريفه الجمركيه المطبقه داخل كوميسا وأن مصر سوف تحتاج لفتره زمنيه معقوله لاتتعدى شهورا ومقابل ذلك اضافت السكرتاريه فقره تنص على أن مصر لن يكون لها الحق من الاستفاده من التعريفه المنخفضه على صادراتها الى دول كوميسا الا بعد قيامها بتعديل جداول التعريفه الجمركيه من جانبها ازاء دول كوميسا على أساس مبدأ المعامله بالمثل ٠

وخلال نفس الجوله تمكن وفد مصر من ادخال فقره جديده بمشروع الاتفاقيه يتيح لمصر عدم السماح بنفاذ بعض السلع الى داخل مصر مستفيده من النسبه المخفضه للقيمه المضافه أى ٢٥٪ وذلك فى ضوء ماإتضح من عدم تحديد قواعد المنشأ فيما بين دول كوميسا، وسوف تتم مراجعه هذه القواعد وقوائم السلع التى تطبق عليها نسبه تلك القيمه واعتبارها ذات منشأ وطنى بواسطة المجلس الوزارى للكوميسا (الماده ٢ (أ)،(ج) من الملحق الرابع للمعاهده - (بروتوكول قواعد المنشأ) ٠

ثانيا : التجاره الخارجيه لدول كوميسا :

من جدول (٧) يتبين أن دول كوميسا تعانى من عجز فى الميزان التجارى تختلف قيمته من دوله الى اخرى فيما عدا زامبيا والكونغو وزائير فقد حقق الميزان التجارى لهم خلال الفتره ١٩٩٠ - ١٩٩٥ فائضا - وتعتبر كينيا أكثر دول كوميسا عجزا فى ميزانها التجارى حيث بلغ عام ١٩٩٥ نحو ١,٢ مليار دولار فى حين تعتبر ملاوى أقل الدول عجزا حيث بلغ العجز عام ١٩٩٥ نحو ٦٩ مليون دولار ٠ ويجدر الاشاره أن عجز الميزان التجارى المصرى قد بلغ عام ١٩٩٥ نحو ٨٣٠,٤ مليون دولار كحد أقصى خلال الفتره ١٩٩٠ - ١٩٩٥ و ٤٢٠,٣ مليون دولار عام ١٩٩١ كحد أدنى ٠

ومن جدول (٧) يتبين أن كينيا قد جاءت فى المركز الأول بين دول كوميسا من حيث قيمه الصادرات حيث حققت نحو ١,٩٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ مقابل ١,١ مليار دولار عام ١٩٩٠ ٠ وبمتوسط صادرات نحو ١,٤١ مليار دولار للفتره ٩٠ - ١٩٩٥ إلا أنه فى المقابل فقد بلغت وارداتها عام ١٩٩٥ نحو ٣,١ مليار دولار مقابل ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ وبمتوسط واردات نحو ٢,١٦ مليار دولار وبذلك محققه عجزا متوسطا خلال الفتره بلغ نحو ٧٥٠ مليون دولار ٠

وفى المركز الثانى والثالث من حيث قيمة الصادرات يأتى كل من زيمباوى والكونغو بقيمة صادرات بلغت عام ١٩٩٥ نحو ١,٨٦ مليار دولار و ١,١٤ مليار دولار لكل على الترتيب وفى نفس الوقت بلغت واردات الدولتين فى نفس العام نحو ٢,٦٧ مليار دولار فى زيمباوى وبعجز بلغ نحو ٨١٤,٨ مليون دولار فى نفس العام فى حين حققت الكونغو فائضا فى الميزان التجارى بلغ نحو ٦٧٠ مليون دولار حيث بلغت وارداتها فى نفس العام نحو ٤٦٥,٨ مليون دولار وهى بذلك قد حققت أكبر فائض تجارى عام ١٩٩٥ مقارنه بالفتره ٩٠ - ١٩٩٤ ٠

جدول (٧)

تطور الميزان التجارى لبعض (**) دول الكوميسا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

البيان / الدولة	١٩٩٠			١٩٩١			١٩٩٢			١٩٩٣			١٩٩٤			١٩٩٥		
	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى	صادرات	واردات	الميزان التجارى
اثيوبيا	٢٩٦٥٤٣ (*)	١٠٧٦١٠١ (*)	٧٧٩٥٥٨	١٨٨٦٠٨ (*)	٤٧١٨١٠ (*)	٢٨٣٢٠٢	٢١٥٨١٩ (*)	٨١٩٦٢٤ (*)	٦٠٣٨٠٥	٢٠١٧٣٣	٧٧٠٤٦٧	٥٦٨٧٣٤	٣٧٨٧٨٦	١٠٣٧٧٠٠	٦٥٨٩١٤	٤٢٢٥٠٠	٩٠٥٠٠٠	٤٨٢٥٠٠
السودان	٥٦٠٠٠٠	٨٢٥٠٠٠	٢٦٥٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٢٨٠٦٠٠	٨٨٠٦٠٠	٣٩٠٠٠٠	١٠٨١٢٠٠	٦٩١٢٠٠	٤٥٠٠٠٠	١١٤٥٠٠٠	٦٩٥٠٠٠	٤٨٦٠٠٠	١١٦٢٠٠٠	٦٧٦٠٠٠	٥٠٧٠٠٠	١٠٢٥٠٠٠	٥١٨٠٠٠
كينيا	١٠٩٤٧٢٩	٢٢٤٠١٥٤	١١٤٥٤٢٥	١١٧٣٢١٨	١٩٠٥٠٥٥	٧٣١٨٣٧	١٣٧٩٣١٤	١٨١٧٦٩٧	٤٣٨٣٨٣	١٣٢٤١٧٠	١٨٢٠٣١٠	٤٩٦١٤٠	١٥٤١٥٦٠	٢٠٧١٤٤٠	٥٢٩٨٨٠	١٩٤٦٧٨٠	٣١٠٣٣٧٠	١١٥٦٥٩٠
تنزانيا	٤٠٦٨٠٠	١٤٤٤٠٠٠	١٠٣٧٢٠٠	٣٦٢٢٠٠	١٤٧٦٧٠٠	١١١٤٥٠٠	٤١٦٤٠٠	١٥٠٩٨٠٠	١٠٩٣٤٠٠	٤٣٩٩٠٠	١٤٦٥٤٠٠	١٠٢٥٥٠٠	٥١٩٣٦٠	١٥٠٤٩٦٠	٩٨٥٦٠٠	٦٨٢٩٢٠	١٥٤٠٨٠٠	٨٥٧٨٨٠
أوغندا	١٩٠١٠٢	٦١٧٦٠٠	٤٢٧٤٩٨	١٩٦٠٠٩	٤٧٤٨٠٠	٢٧٨٧٩١	١٧١٣٥٣	٥١٣٣٠٠	٣٤١٩٤٧	٢٠١٢٣١	٦٢٦٧٠٠	٤١٦٤٦٩	٤٦٣٩٦٠	٨٥٨٠٠٠	٣٩٤٠٤٠	٥٦٠٠٠٠	١٠٥١٠٠٠	٤٩١٠٠٠
ملاوى	٤١٦٣٢٠	٥٧٨٠٢٦	١٦٦١٧٠٦	٤٧٥٨٦٦	٧٩٥٣٦٠	٢٢٩٤٩٤	٤١٠٦٩٢	٧٣٨٧١٤	٣٢٨٠٢٢	٣٢٠٠٤١	٥٤٥٩٠٠	٢٣٥٨٥٩	٤٠٠٠٠٠	٥٥٨٦٠٠	١٥٨٦٠٠	٤٠٢٥٦٠	٤٧١٥٦٠	٦٩٠٠٠
زامبيا	١٣٣٠٨٧٢	١٠٦٦١١٤	٢٦٤٧٥٨	١٢٤٦١٩٢	٨٢٧٩٩٥	٤١٨١٩٧	١٠٩٥٠٠٠	٨٧٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	١٠١٣٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	١٧٣٠٠٠	١٠٧٥٠٠٠	٨٩٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠	١١٥٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
زيمبابوى	١٧٢٦٤١١	١٨٤٧٥٠٦	١٢١٠٩٥	١٦١٩١١١	٢١٧٣٣٨٥	٥٥٤٢٧٤	١٤٣٧٣٨٦	٢٢١٨٢٠٠	٧٨٠٨١٤	١٥٧٥٥٠٠	١٨٢٨٨٠٠	٢٥٣٣٠٠	١٩٨٩٨٠٠	٢٣٤٧٣٠٠	٢٥٧٥٠٠	١٨٥٨٧١٨	٢٦٧٣٥٨٠	٨١٤٨٦٢
الكونغو	٩٨٣٧٥٩	٥٩٩٥٣٧	٣٨٤٢٢٢	١٠٦٥٠٠٠	٥٤٦٨٠٠	٥١٨٢٠٠	١١٨٦٢٨٢	٦٦٢٧١٠	٥٢٣٥٧٢	١٠٦٩٩٥٨	٥٦٢٢٧٠	٥٠٧٦٨٨	٩١٥٠٩٥	٣٩٩٩٧٩	٥١٥١١٦	١١٣٦٢٣٤	٤٦٥٧٧٢	٦٧٠٤٦٢
سيشيل	٥٦٦٨٣	١٨٦٨٣٠	١٣٠١٤٧	٤٧٦٠٧	١٧٢٣٤٤	١٢٤٧٣٧	٤٣٥٧٤	١٩١٩٣٥	١٤٨٣٦١	٥١١٤٩	٢٣٨٣٢٨	١٨٧١٧٩	٥١٩٠٥	٢٠٦٣٩٢	١٥٤٤٨٧	٥٤٠٠٠	٢٣٧٦٠٠	١٨٣٦٠٠
موروشيوس	١١٧٢٤٣٣	١٦٠٩٢٥٣	٤٣٦٨٢٠	١١٩٦٨٠٠	١٥٦٠٥١٢	٣٦٣٧١٢	١٢٩٥٦٠٠	١٦١٦٩٦٠	٣٢١٣٦٠	١٣١٠٥٤٤	١٧٢٨١٨٣	٤١٧٦٣٩	١٣٢٦٠٠٠	١٨٩٧٠٠٠	٥٧١٠٠٠	١٥٣٧٠٠٠	١٩٥٩٠٠٠	٤٢٢٠٠٠
سوازيلاند	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	٣٠٨٤٣٠	٥٦٩٠٨١	٢٦٠٦٥١	٣٠٥٨١٣	٤٢٩٧٧٢	١٢٣٩٥٩	٢٧٧٠١٧	٤٤٦٩٠٣	١٦٩٨٨٦	٢٥٢٨٨٤	٤٥٩٩٢٦	٢٠٧٠٤٢	٣٧٧٥٠٠	٤٩١٠٠٠	١١٣٥٠٠	٣٧١٠٠٠	٥٣٢٠٠٠	١٦١٠٠٠
مصر	٢٥٨٥٠٠	٩٢٠٢٠٠	٦٦١٧٠٠	٣٦٥٩٠٠	٧٨٦٢٠٠	٤٢٠٣٠٠	٣٠٤٩٩٥	٨٢٩٢٩٧	٥٢٤٣٠٢	٣١١٠٠٠	٨١٨٤٠٠	٥٠٧٤٠٠	٣٤٦٣٠٠	١٠١٨٥٠٠	٦٧٢٢٠٠	٣٤٣٥٠٠	١١٧٣٩٠٠	٨٢٠٤٠٠

Source : FAO Production Year book, val

(-) غير متوفر

(*) تتضمن اثيوبيا وارتيريا معا

(**) لا تتضمن بيانات منظمة الأغذية والزراعة الدول الغير موجودة

ومن الجدول يتبين أن الدول الكبرى فى التجمع مصر والسودان واثيوبيا قد حققت عجزا فى ميزانها التجارى بلغ عام ١٩٩٥ نحو ٨٣٠ مليون دولار و٥١٨ مليون دولار و٤٨٢ مليون دولار على الترتيب ٠

واذا كانت كل دوله تلجأ الى اتخاذ العديد من السياسات لتحقيق توازن فى الميزان التجارى بل وتحقيق فائض أيضا ومن هنا فإن فرص تنمية التبادل التجارى بين دول كوميسا تظل مرهونه بخطط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه وبالتالى فرص التجاره بين تلك الدول ٠

ثالثا :التجاره الخارجيه الزراعيه لدول كوميسا

من جدول (٨) يتبين أن دول كوميسا حققت فائضا تجاريا زراعيا عام ١٩٩٥ فيما عدا زامبيا وسيشل وزائير ومصر ٠ إلا أنه باستقراء الارقام الوارده فى نفس الجدول عن الميزان التجارى الزراعى يتبين تواضع قيمة الفائض فى الميزان الزراعى باستثناء كينيا وزيمبابوى حيث حققت فائضا بلغ نحو ٦٣٦ مليون دولار و٦٣٨ مليون دولار لكل على الترتيب ٠ ويتبين من الجدول أن اثيوبيا قد بدأت فى تحقيق فائض تجارى زراعى بدءا من عام ١٩٩٣ حيث حققت فى هذا العام فائضا بلغ نحو ١١٧ مليون دولار مقابل عجز نحو ١١٧ مليون دولار فى العام السابق ١٩٩٢٠ ويجدر الاشاره هنا أن هذا العجز أو الفائض فى دول أفريقيا يرتبط بدرجه كبيره بحالة المناخ من امطار أو جفاف بين عام واخر فقد يصل الأمر فى سنوات الى مجاعه شديده ثم ينقلب فى سنوات اخرى الى فائض ٠ ويرجع السبب فى ذلك الى تخلف وبدائية الأساليب الزراعيه وقصور البنيه التحتيه والزراعيه بصفه خاصه ٠

ومن الجدول يتبين أن مصر أكثر دول التجمع عجزا تجاريا حيث بلغ عام ١٩٩٥ نحو ٣٨٩,٧ مليون دولار يليها زائير ١٠٠,٣(مليون دولار) وزامبيا (٥٠,٨ مليون دولار) ويجدر الاشاره وكما يتبين من الجدول أن مصر تحقق عجزا مستمرا فى الميزان التجارى الزراعى ٠

جدول رقم (٨)
تطور الميزان التجاري الزراعي(*) لبعض دول "كوميسا"
خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥

مليون دولار

السنة / الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
اثيوبيا	(٣٣,٤٣)	(٦٢,٦٩)	(١١٦,٩٢)	١٩,٥٥	٥٣,٣١	١٣٧,٦٣
السودان	١٨٤,٦٨	(٦٨,٧٢)	١٠,٣٩	٣٦,٦٠	(٢٢,٤٤)	٩٦,٢٢
كينيا	٤٠٠,٦٣	٣٩٣,٦٠	٤٠٢,٨٣	٦٤٣,٢٧	٤١٦,٨٢	٦٣٦,٣
تنزانيا	١٥٧,٤٩	٩٤,٠٤	١٠٣,٣٤	٩٧,٦٧	١٥٥,٤٢	١٨٣,٩٠
أوغندا	١٣٢,٩٣	١٢٩,٨١	٨٦,٨٥	١٣٢,٣١	٣٨٤,٢٣	٤٧٢,٠
ملاوى	٢٣٣,٤٩	٢٩٢,٨١	١٣١,٣٣	٤٥,٩٤	٢٢٦,٠	١٧١,٧٣
زامبيا	(٩٣,٨٨)	(٤٤,٥)	(١٣٥,٣٩)	(٧٠,٠٨)	(٤٦,٧٢)	(٥٠,٧٧)
زيمبابوى	٥٩١,٠٤	٥٦٩,٠	٥٣,٨٠	٣٢٠,٤٧	٩٦٥,٤٥	٦٣٧,٧٨
الكونغو	٩٧,٧٥	٢٣,٣	٥,٤٤	(٤٥,٥٦)	٢١,٨٠	١٥,٨٧
سيشل	(٢٤,٠٩)	(٢١,٤٤)	(٣٢,١٤)	(٣٣,٦٥)	(٢٣,٧٧)	(٣٧,٥٩)
موريشيوس	١٢١,٩٦	١٠٩,١٥	٧٨,٩	١٠٤,٩٢	٢٧,٣٧	٤٣,٦٨
مدغشقر	١٢٠,٩٤	١٤٣,٤	٩٥,٢	١١٤,٩	٢٠٤,٦٩	١١٥,٥٤
زائير	(١٤٢,٣٢)	(١٥٠,٩٥)	(٩٧,٣٣)	(١٤٨,٤٧)	(١١٦,٧٩)	(١٠٠,٢٩)
مصر	(٥٢٤,٧٦)	(٣٤٦,٣٧)	(٣٠٥,٠٦)	(٢٧٩,٣٧)	(٣٠٧,٢١)	(٣٨٩,٧١)

(*) تشتمل واردات وصادرات كل من الأغذية والحيوانات والمشروبات والتبغ ومواد خام Crude Materials (جلود وبذور زيتية ومطاط وألياف وغيرها) والمنتجات البحرية ومنتجات الغابات و Agricult - Requisites (الأسمدة الطبيعية والكيماوية والمبيدات والآلات الزراعية) .

المصدر : حسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، الكتاب السنوى للتجارة سنوات الفترة .

رابعا: هيكل التجاره الخارجيه الزراعيه لدول كوميسا

أ- هيكل الصادرات :

من جدول (٩) يتبين أن الصادرات الزراعيه لدول كوميسا مثلت نسب متفاوته الى اجمالى صادراتها تراوحت بين ٢,٩٦٪ فى زامبيا كحد أدنى ونحو ٩٩٪ فى أوغندا كحد أقصى وذلك عام ١٩٩٥٠ ومن الجدول يتبين أن نسبة الصادرات الزراعيه الى اجمالى الصادرات مثلت نسب مرتفعه فى عده دول من دول التجمع حيث بلغت نحو ٩٦٪ و ٩٣,٥٪ و٩٠,٥٪ ، ٦٤٪ و ٦٣,٢٪ و٥٨,٤٪ و ٥٠,٣٪ فى كل من اثيوبيا والسودان وملاوى وتنزانيا ومدغشقر وكينيا وزيمبابوى لكل على الترتيب عام ١٩٩٥٠

ومن الجدول يتبين أن هيكل الصادرات الزراعيه قد تمثل بالدرجه الأولى فى الأغذيه والحيوانات ثم المواد الخام والتى تشمل الجلود والمطاط الطبيعى والالياف وغيرها Crude Material() وقد تراوحت جملة الصادرات فى دول كوميسا من المنتجات الزراعيه عام ١٩٩٥ بين حد أقصى نحو ١,١ مليار دولار فى كينيا وحد أدنى ١,٧ مليون دولار فى سيشل وبنسبه ٥٥,٦٪ ٣,٢٪ من جملة الصادرات و٩٥,٢٪ و٩٤,٥٪ من جملة الصادرات الزراعيه للدولتين على الترتيب ٠

جدول (٩)

هيكل الصادرات الزراعية لبعض دول "كوميسا" عام ١٩٩٥

بالالف دولار

البيان / الدولة	اجمالى الصادرات	منتجات زراعية					صادرات منتجات بحرية	صادرات منتجات غابات	اسمدة ومبيدات والآت	اجمالى صادرات زراعية	زراعية من % الاجمالى
		اغذية وحيوانات	مشروبات وتبغ	مواد خام	زيوت نباتية وحيوانية	الجملة					
اثيوبيا	٤٢٢٥٠٠	٢٨٨٩٢٩	٢٤	١٠٢٦٦٧	١٣١٥١	٤٠٤٧٧١	—	٨٠٠	—	٤٠٥٥٧١	٩٥,٩٩
السودان	٥٠٧٠٠٠	١٨٩٠٧١	—	٢٦١٥٠٠	٢٠٥٠٠	٤٧١٠٧١	—	٤٨٨	—	٤٧١٥٥٩	٩٣
كينيا	١٩٤٦٧٨٠	٨٨٥٩٨٥	٣٦٦٤٢	١٢٤٣٠٧	٣٦١٧٢	١٠٨٣١٠٦	٤٤٧٠٠	٧٩١	٨٧٠٠	١١٣٧٢٩٧	٥٨,٤٢
تنزانيا	٦٨٢٩٢٠	٢٥٩٦٢٢	٣٠٦٣٠	١٣٩٩٧٥	٨٧٠	٤٣١٠٩٧	—	٥٨٧٠	٣٠٠	٤٣٧٢٦٧	٦٤
أوغندا	٥٦٠٠٠٠	٥٢١٩٤٥	١٠٠٠٠	٢٢٩٨٧	—	٥٥٤٩٣٢	١٥٧٩٤	٣٣	—	٥٥٤٩٦٥	٩٩,١
ملاوى	٤٠٢٥٦٠	٩٩٣٧١	٢٥٥٥٦٤	٦٧٨٣	١٨	٣٦١٧٣٦	٣٦٠	٢٠٤٣	٦٥	٣٦٤٢٠٤	٩٠,٤٧
زامبيا	١١٥٠٠٠٠	٢٦٦٧٤	٢٨٢٧	١٦٤٨	٥٤١	٣١٦٩٠	—	٢١٩٨	١٤٩	٣٤٠٣٧	٢,٩٦
زيمبابوى	١٨٥٨٧١٨	٣٠٥٤٦١	٤٨٨٤٤٢	٩٨٧٧٠	٢٥٢٢	٨٩٥١٩٥	٩٤	٢٨٤٠٧	١٢١٢٣	٩٣٥٨١٩	٥٠,٣٤
الكونغو	١١٣٦٢٣٤	١٠٠٠١	٢٤٨	٣	١	١٠٢٥٣	١٢٣٢	١٢٦٦٣٨	—	١٣٨١٢٣	١٢,١٦
سيشل	٥٤٠٠٠	٨٠٢	٧٢٥	١٩٣	—	١٧٢٠	—	٩٩	—	١٨١٩	٣,٤
موريشيوس	١٥٣٧٠٠٠	٤٠٨٥٩٨	١٤٨٢	٩٤٤٥	٤١٨	٤١٩٩٤٣	٣٠٣٩٢	٢٩١	٧١٩٨	٤٥٧٨٢٤	٢٩,٨
مدغشقر	٣٧١٠٠٠	١٨١٢٨٤	٦٦٧	١٧٧٤١	٢١٨	١٩٩٩١٠	٣٠٣٧٨	٣٩٦٢	٦٢	٢٣٤٣١٢	٦٣,١٦
زائر	٤٦١٠٠٠	١٠٦٣١٠	—	٢٥٩٠٠	٣٠٤٠	١٣٥٢٥٠	—	٥٤٩٠٤	—	١٩٠١٥٤	٤١,٢٥
مصر	٣٤٣٥٠٠	٣٢٠٥٦	٣٣٩	٢٠٨٠٩	٤٠٨	٥٣٦١٢	٣٥٧	١٢٦٦	٧١٠٦	٦٢٣٤١	١٨,١٥

* تشمل جلود ومطاططبيعى و الياف و Crude Materials

** Agri-Requiusites

ب- هيكل الواردات

من جدول (١٠) يتبين أن الواردات الزراعيه لدول كوميسا مثلت الى جملة الواردات مابين نحو ٧٤,٥٪ فى زائير عام ١٩٩٥ كحد أعلى ونحو ٨,٩٪ فى زامبيا كحد أدنى٠ ويجدر الاشارة أن الواردات الزراعيه فى بعض دول كوميسا تمثل نسب مرتفعه الى اجمالى واردات تلك الدول كما فى ملاوى (٤٠,٨٪) ومصر ٣٨,٥٪ والسودان (٣٦,٦٪) واثيوبيا (٢٩,٦٪) وهى بطبيعه الحال دول زراعيه ٠ ومن نفس الجدول يتبين أن الواردات الزراعيه تتمثل بشكل أساسى فى واردات منتجات زراعيه وتشمل الأغذيه والمشروبات والتبغ والمواد الخام التى تشمل المطاط الطبيعى والألياف والجلود بالاضافه الى الزيوت النباتيه والحيوانيه٠ هذا وتنحصر الواردات من الأسماك فى بعض الدول (اثيوبيا - كينيا- ملاوى- زامبيا - زيمبابوى - موريشيوس ومدغشقر ومصر٠ أما الواردات من الغابات ومنتجاتها فدول التجمع جميعها مستورده ومصدره فى نفس الوقت لهذه المنتجات أما بالنسبه للواردات من الأسمده والمبيدات والآلات الزراعيه فدول التجمع مستورده لهذا النوع من المنتجات وفى نفس الوقت توجد دول مصدره مثل كينيا وتنزانيا وزيمبابوى وموريشيوس ومصر ٠

جدول (١٠)

هيكل الواردات الزراعية لبعض دول (الكوميسا) ١٩٩٥

بالألف دولار

البيان / الدولة	اجمالى الواردات	منتجات زراعية				وارادات بحرية	وارادات غابات	اسمدة ومبيدات والآت	اجمالى وارادات زراعية	زراعية من % الاجمالى
		اغذية وحيوانات	مشروبات وتبغ	مواد خام	زيوت نباتية وحيوانية	الجملة				
اثيوبيا	٩٠٥٠٠٠	١٨٨٤٠٧	٦٩٩٢	٦٣٢١	٤٦٨٣٤	٢٤٨٥٥٤	٣٧	٣٤٤٤	١٥٩٠٥	٢٦٧٩٤٠	٢٩,٦١
السودان	١٠٢٥٠٠٠	١٨٥٤٤٠	٥٢١٠	٦٦٠٠	٤٧٩٤٠	٢٤٥١٩٠	—	٧١٥٠	١٢٣٠٠٠	٣٧٥٣٤٠	٣٦,٦٢
كينيا	٣١٠٣٣٧٠	١٦٠٩٧٧	١٠٢٦٢	٢٣٣٢٨	١٤٨٦٩٤	٣٤٣٢٦١	٢٦٠٩	٢١١١٠	١٣٤٠١٦	٥٠٠٩٩٦	١٦,١٤
تنزانيا	١٥٤٠٨٠٠	٩٦٦٤٧	٢٦٢٦٠	٤٠٥٠	٦٧٣٤٠	١٩٤٢٩٧	—	٣٥٢٠	٥٥٥٥٠	٢٥٣٣٦٧	١٦,٤٤
أوغندا	١٠٥١٠٠٠	٤٦٧١٥	١٠٢٠	—	٢١٥٠٠	٦٩٢٣٥	—	٣٣١٧	١٠٤٢٠	٨٢٩٧٢	١٧,٥٩
ملاوى	٤٧١٥٦٠	٨٧٦٠٤	٢٨٥١	٥٢٢	١٠٥٨٥	١٠١٥٦٢	٨٠٠	٨٠٥٧	٨٢٠٥٠	١٩٢٤٦٩	٤٠,٨٢
زامبيا	٩٥٠٠٠٠	٥٠٠٩٩	٢٤٤٥	٤٥٨٧	٥٧٩٧	٦٢٩٢٨	—	٤٤٨٣	١٧٤٠٠	٨٤٨١١	٨,٩٣
زيمبابوى	٢٦٧٣٥٨٠	٨٣٨٦٨	١٠٧٨٦	٢٨٥٧٨	٤٤٥٠٤	١٦٧٧٣٦	١٠٢٧٨	٢٧٥٤٨	٩٢٤٨٢	٢٩٨٠٤٤	١١,١٤
الكونغو	٤٦٥٧٧٢	٨٣٧٧١	٧٣٨٧	٤٢٧	٥٢٠٨	٩٦٧٩٣	٢٠٩٦٧	٧١٧	٣٧٧٧	١٢٢٢٥٤	٢٦,٢٥
سيشل	٢٣٧٦٠٠	٣٣٦٥٤	٦٩٩٧	٦١٠	٤٢٧٥	٤٥٥٣٦		١٤١٦	١٤٥٤	٤٨٤٠٦	٢٠,٣٧
موريشيوس	١٩٥٩٠٠٠	٢٣١٤٨٧	١٢٨٣٢	٤٠٣٥٤	٢٥٥٧٠	٣١٠٢٤٣	٢٩٣٣١	٥٠١٤٥	٢٤٤١٦	٤١٤١٣٥	٢١,١٤
مدغشقر	٥٣٢٠٠٠	٥٨٣٧٣	٢٠٠٣	٢٢٥٣	٢٤٠٨٠	٨٦٧٠٩	٥٧٣٩	١٠٢٥٨	١٦٠٦٦	١١٨٧٧٢	٢٢,٣٣
زائر	٣٩٠٠٠٠	٢٣٢٩٧٩	٧٥٤٠	١٠٩٠٠	٨٦٥٥	٢٦٠٠٧٤		٤١٦٩	٢٦٢٠٠	٢٩٠٤٤٣	٧٤,٤٧
مصر	١١٧٣٩٠٠	٢٥٣٢٨٤	٢٤٣٢٤	١٧٨٧٢	٥٠٩٦٢	٣٣٦٤٤١	٧٩٥٨	٩٦٥٠١	١١١٥١	٤٥٢٠٥٢	٣٨,٥١

خامسا : التبادل التجارى بين مصر وكوميسا :

على الرغم من زياده صادراتنا الى دول القاره الأفريقيه بنسبه ١٣٢,٢٪ عام ١٩٩٦ مقارنه بعام ١٩٩٥ (من ١٧٦,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥ الى ٢٣٣,١ مليون جنيه عام ١٩٩٦ وكما يتبين من جدول (١١) إلا أن صادرات مصر الى كوميسا لم تحظى بنفس الزياده بل انخفضت من ١٣١,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٥ الى نحو ١١٢ مليون جنيه عام ١٩٩٦ وبنسبه انخفاض بلغت نحو ١٤,٤٪ بسبب العوائق التقليديه التى سبق الاشاره اليها فى الفصل الثانى بالاضافه الى اتجاه بعض المصدرين المصريين الى أسواق دول اخرى غير اعضاء فى كوميسا مثل جنوب أفريقيا وجيبوتى واريتريا وساحل العاج (كوت ديفوار) ونيجيريا نظرا لما تتمتع به هذه الأسواق من قوه شرائيه كبيره وقد أدى هذا الى انخفاض نسبه الصادرات المصريه لدول كوميسا الى صادراتها لدول القاره من ٧٤,٤٪ ١٩٩٥ الى ٤٨٪ عام ١٩٩٦.

وعلى الجانب الآخر بلغت نسبة الواردات المصريه من كوميسا عام ١٩٩٥ الى جملة الواردات المصريه من أفريقيا فى نفس العام نحو ٦٧,٨٪ زادت تلك النسبه الى ٧٨,٣٪ عام ١٩٩٦ نتيجه زياده الواردات المصريه من احتياجات الصناعه المصريه من المواد الخام والسلع الزراعيه مثل البن والشاى وغيرها فى الوقت الذى لم تستطيع الصادرات المصريه أن تحقق زياده فى النفاذ الى الأسواق الأفريقيه .

ويجدر الاشاره أنه على الرغم من ذلك فإن حجم التجاره مع دول كوميسا بالمقارنه بحجم التجاره المصريه الأفريقيه قد حققت عام ٦٩,٤٪ و٦٩,٨٪ عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على الترتيب .

جدول (١١)

موقف التبادل التجارى بين مصر ودول الكوميسا
خلال عامى ١٩٩٥ - ١٩٩٦

القيمة بالمليون جنيه

اسم الدولـــة	١٩٩٥				١٩٩٦			
البيان	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	ميزان التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	ميزان التجارة
اجمالى التبادل التجارى مع أفريقيا (٣٥ دولة)	١٧٦,٣	٥٥٨,٢	٧٣٤,٥	-٣٨١,٩	٢٣٣,١	٥٩٥,٨	٨٢٨,٩	-٣٦٢,-
اجمالى التبادل التجارى مع دول الكوميسا (١٩ دولة)	١٢١,٢	٣٧٨,٦	٥٠٩,٨	-٢٤٧,٤	١١٢,-	٤٦٦,٦	٥٧٨,٦	-٣٥٤,٦
النسبة المئوية لتجارتنا مع الكوميسا إلى أفريقيا	٦٨,٤	٦٧,٨	٦٩,٤		٤٨٪	٧٨,٣٪	٦٩,٨٪	
السودان	٨٣,١	٩,٣	٩٢,٤	+٧٣,٨	٧١,٣	٧٠,٧	١٤٢,-	+٦٠,-
الصومال	١,-	١,٤	٢,٤	-٠,٤	-٠,٤	١,٧	٢,١	-١,٣
كينيا	٢٤,١	٢٠١,-	٢٢٥,١	-١٧٦,٩	٢٦,٣	٢٩٢,٤	٣١٨,٧	-٢٦٦,١
أوغندا	٦,٨	١٤,٦	٢١,٤	-٧,٨	٤	٨,٥	١٢,٥	-٤,٥
تنزانيا	١,٧	٧,٢	٨,٩	-٥,٥	١,٣	٢,٧	٤,-	-١,٤
زامبيا	٠,٦	١٥,٧	١٦,٣	-١٥,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	-٠,١
زيمبابوي	٠,٦	٣٩,-	٣٩,٦	-٣٨,-	٠,٣	٢٨,٣	٢٨,٦	-٢٨,-
مالاوي	٠,١	٣٣,٦	٣٣,٧	-٣٣,٥	٠,١	٣٨,٩	٣٩	-٣٨,٨
موزمبيق	٠,٥	٠,٠٥	٠,٥٥	+٠,٤٥	٠,٣	٠,٣	٠,٦	
ناميبيا	-	٠,٤	٠,٤	-٠,٤	-	٠,٧	٠,٧	-٠,٧
سوازيلاند	٠,١	-	٠,١	+٠,١	-	٠,١	٠,١	-٠,١
الكونغو (زائير)	١,١	٤,٣	٥,٤	-٣,٢	١,٣	١٠,٨	١٢,١	-٩,٥
انجولا	١,٩	-	١,٩	+١,٩	٢,٤	-	٢,٤	+٢,٤
بوروندى	٠,٦	٠,٢	٠,٨	+٠,٤	٠,٤	-	٠,٤	+٠,٤
رواندا	-	-	-	-	٠,٦	-	٠,٦	+٠,٦
اثيوبيا	٩	٥١,٨	٦٠,٨	-٤٢,٨	٣,٢	١١,٣	١٤,٥	-٨,١

المصدر : وزارة التجارة والتموين ، التمثيل التجارى ، ادارة الدول والمنظمات الأفريقية .

(١) لم يتضمن البيان دول : جزر القمر - سيشل - موريشيوس - حيث أن البيانات والاحصائيات غير متاحة .

(٢) لا يتضمن البيان الدول العربية الأفريقية فيما عدا دولتى السودان والصومال باعتبارهما عضويتن بالكوميسا.

ويتمثل هيكل الصادرات المصريه الى دول كوميسا فى الأدويه ومنتجات الألومنيوم والمنتجات البترولیه، السلع الهندسيه والكهربائيه والمفروشات والملابس والأحذيه والمنتجات الجلديه والسجاد والموكيت والسيراميك والاثاث والأسمده والمبيدات والمنتجات الغذائيه والأسمنت وحديد التسليح والمبيدات الحشريه ٠

فى حين يتمثل هيكل الواردات المصريه من كوميسا فى الشاى والبن والكاكاو والبقول والتبغ والسمسم وبذور السيزال والجلود الخام ومواد الدباغه والخلاصات النباتيه والعطريه والحيوانات الحيه والمعادن ٠

سادسا : الفرص التجاريه لمصر فى دول كوميسا

إن انضمام مصر لتجميع كوميسا ومايضمه من ١٩ دوله يمكن أن يتيح لمصر عدة فرص تتمثل فى :

١- ضمان حصول الصناعه المصريه على مواد خام بأسعار منخفضه بالمقارنه بمثيلتها الوارده من دول غير أعضاء فى كوميسا الأمر الذى يساهم فى خفض تكلفة المنتجات المصريه وبالتالى قدرتها التنافسيه فى أسواق العالم .

٢- الحصول على سلع استهلاك نهائى وبصفه خاصه الزراعيه يتبح خفض أسعارها فى الأسواق المصريه مثل الشاى والبن والكاكاو وغيرها .

٣- تقدر دراسه للتمثيل التجارى المصرى أن معدل نمو الصادرات المصريه الى أسواق كوميسا يمكن أن يزيد بمعدل ١٠٪ سنويا ليصل عام ٢٠١٠ الى نحو ٦١٢ مليون جنيه مقابل ١١٢ مليون جنيه عام ١٩٩٦ .

سابعا: استراتجية التحرك الاقتصادى والتجارى المصرى فى كوميسا

لتحقيق استراتيجية تفوق الانتاج المصرى فى أسواق تجمع كوميسا بل وفى كافة الأسواق الأفريقيه فإنه يجب البدء باختيار دول محوريه وجعلها نقط ارتكاز للتواجد المصرى والتعاون معها لترسيخ هذا التواجد وتعتبر كينيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوى وانجولا وتنزانيا نقط انطلاق هامه نحو السوق الأفريقى حيث أن تلك الدول يتوافر بها المواد الخام اللازمه للصناعه المصريه وفرص اقامة صناعات مشتركه معها انطلاقا لاسواق أخرى مجاوره لها (دول) أيضا هى دول ملتزمه بتطبيق بنود اتفاقيه كوميسا خاصه فيما يتعلق بالتعريفات الجمركيه ، كما انها قد حققت تقدما مناسبا فى مجال تشجيع الاستثمار الأجنبى والتنميه الاقتصاديه بشكل عام ٠

وفى ضوء ذلك فإن التحرك المصرى الكوميسى يجب أن ينطلق من الآتى: -

١- انشاء مراكز تجارية فى دول محوريه ينبثق عنها معارض متنقله الى دول الجوار لتخفيض تكلفة احضار منتجات من مصر لعرضها فى معارض دوليه بدول مجاوره ، كما يمكن انتقال الشخص المسئول عن هذا المركز التجارى المقترح للاشراف على الجناح المصرى بهذه المعارض نظرا لسابق خبرته بالمنطقه وأسواقها ، وعدم تواجد مكاتب تجاريه لنا فى بعض هذه الدول ٠ هذا فضلا عن تلافى تكلفة ارسال مندوبى الشركات المصريه المنتجه للمنتجات المعروضه ٠ ويمكن فى هذا الصدد، انشاء مركز تجارى دائم فى زيمبابوى للتواجد بمنطقة الجنوب الأفريقى ، حيث أنها دولة لديها قدر من التطور الاقتصادى وعضو بتجمع السادك SADC ولصيقه بالدول الأخرى الاعضاء به مثل جنوب أفريقيا وزامبيا ٠

٢- انشاء مراكز تجميع لبعض الصناعات الخفيفه مثل الأجهزه المنزليه (مكيفات ، ثلاجات، فريزرات ، بوتاجازات ... الخ) ببعض دول الكوميسا مثل انجولا ، خاصة وان بها قوة شرائية معقولة (١١ مليون نسمة)، فضلا عن أنها من الدول البترولية الاعضاء بالاوبك، كما أنها تصدر الماس الخام .

٣- إنشاء مراكز تجميع متكاملة يتم فيها الاستعانة بالمواد الخام المتاحة ببعض الدول الاعضاء بالكوميسا، وبحيث تناسب الذوق والاحتياجات الأفريقيه لخلق طلب عليها مثل المنتجات الجلديه والأحذيه والاثاث، وذلك بالدول ذات الاستقرار النسبى بين الدول الاعضاء مثل أوغندا (حاليا) وزيمبابوى وسوازيلاند (دخل الفرد بها حوالى ١٢٠٠ دولار فى السنه) . ويمكن أن تكون هذه المراكز موزعه على دول أفريقيه متجاوره وبحيث تكون تكاملية ، يمكن نقل احدها الى دوله أخرى مجاورة فى حالة حدوث فوضى سياسية أو حرب أهليه .

٤- الدخول فى مشروعات استثمارية مشتركة مع دول ثالثة تكون متقدمه اقتصاديا وتكنولوجيا (مثل الدول الأوربيه) لانتاج منتجات عالية الجودة والتقنيه عليها طلب داخل دول الكوميسا، وذلك لمواجهة منافسة منتجات دول أفريقية أخرى تكون وثيقة الصلة بالدول الأوربية المتقدمة تكنولوجيا مثل جنوب أفريقيا وزيمبابوى .

٥- العمل على تسهيل تسيير خط ملاحى يجوب سواحل شرق أفريقيا (من السويس الى أسمرة - جيبوتى - ممباسا - دار السلام - مابوتو - ديربان) لخدمة خطة التحرك المصرى . وقد تم بالفعل بالتعاون والتنسيق مع شركتين مصريتين هما ايجيترانس EGYTRANS، والشركة التجارية الدولية التى تشارك فى رأسمالها

مجموعة شركات "كاتو اروماتيك" South to South International Tiading Co واللتان شرعتا بالفعل فى اتخاذ خطوات تنفيذية لانشاء هذا الخط ٠

٦- امكانية الاستفاده من اقامة مناطق تخزين بالمناطق الحرة سواء فى ممباسا بكينيا أو موريشيوس ، وذلك بالتعاون مع بنك القاهره فرع كمبالا ٠ وقد بدأت بالفعل الشركة المصرية South to South International Trading Company (SSITC) فى شراء مخازن بالمنطقة الحرة بميناء ممباسا بكينيا، بالاضافه الى عشرة آلاف متر مربع على رصيف ميناء "جيبوتى" تستخدم لتخزين البضائع الوارده من مصر ٠

٧- تشجيع القطاع الخاص على المشاركه فى انشاء خط برى يربط الموانىء الهامة بدول الكوميسا مع مناطق التوزيع الداخلية ، مثل الخط البرى الذى تنوى شركة SSITC بشراء اسطول شاحنات لنقل البضائع عليه من ممباسا الى كمبالا بأوغندا وكيجالى برواندا٠

٨- تشجيع الاستثمار فى الدول اعضاء الكوميسا، حيث شهد نموا ملحوظا، خاصة فى أوغندا (تقوم الآن شركة كاتو آروماتيك بإقامة مشروعات استثمارية كبيرة فى مجالات الزراعة وتقسيم الأراضى وبناء العقارات السكنية وللسكن الادارى)، والذى من المتوقع له الانتشار فى دول أخرى مثل كينيا وزيمبابوى ، وهى مناطق تجمع المصريين فى افريقيا، فضلا عن انها تتمتع بحد معقول من الاستقرار السياسى والاقتصادى ٠

٩- تعزيز الاستفادة من التسهيلات المالية التى يمنحها بنك التنميه الافريقى (ومقره ابيدجان بساحل العاج) للدول الأعضاء من أجل اقامة مشروعات البنية الأساسيه ٠

المراجع ومصادر البيانات

١- أحمد الشاطر (دكتور)، التجاره الخارجيه الأفريقيه لبعض السلع الزراعيه، المجله المصريه للاقتصاد الزراعى، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٤ .

٢- أحمد زكى شعيره (دكتور) ، مشاكل التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه فى أفريقيا، البنك المركزى ، معهد الدراسات المصرفيه ١٩٧٠ .

٣- أحمد طه محمد ، نحن والكوميسا، الأهرام اليومى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٨

٤- البنك الدولى، تقرير عن التنميه فى العالم، ترجمه مركز الأهرام للترجمه والنشر، ١٩٩٣،١٩٩٧ .

٥- البنك المركزى المصرى ، صور التعاون الاقتصادى فى افريقيا ومتطلبات النظام العالمى الجديد ، المجله الاقتصاديه ، المجلد الثانى والثلاثون ، العدد الثانى ، ٩٢/٩١ .

٦- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء، النشره السنويه للتجاره الخارجيه، سنوات متفرقه .

٧- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء، قاعدة بيانات التجاره الخارجيه، التجاره الخارجيه المصريه الأفريقيه .

٨- السياسه الدوليه ، العلاقات التجاريه بين مصر وأفريقيا - الواقع والطموحات ، العدد ١١٢ ابريل ١٩٩٣ .

٩- السياسه الدوليه ، أفريقيا والنظام العالمى الجديد ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣.

١٠- السياسه الدوليه ، أفريقيا والتنميه الاقتصاديه ، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧٠

١١- جمال الدين الصادق ، اختراق الأسواق الأفريقيه ، الأهرام اليومى ٢٩ يوليو ١٩٩٨

١٢- حنان رجائى عبد اللطيف ، دراسه اقتصاديه تحليليه لأهم الصادرات المصريه من الخضروات والفاكهه، رساله ماجستير، قسم الاقتصاد - كلية الزراعه جامعة طنطا، ١٩٩٧ ٠

١٣- سمير عريقات ، رجب حسن أحمد ، مستقبل الصادرات المصريه من الخضر والفاكهه فى ضوء المتغيرات الاقتصاديه الدوليه الحاريه ، وزارة الزراعه ، العلاقات الخارجيه ، ١٩٩١٠

١٤- سلطان أبو على (دكتور) نحن والتكتلات الاقتصاديه الأفريقيه ، الاهرام اليومى، ٢٠ ابريل ١٩٩٨ ٠

١٥- صادق رياض أبو العطا ، التكتلات الاقتصاديه العالميه وأثرها على التجاره الخارجيه للمنتجات الزراعيه المصريه ٠ رساله دكتوراه - قسم الاقتصاد الزراعى - زراعه الأزهر - ١٩٩٧ ٠

١٦- عبد الملك عوده (دكتور)، التعاون والأمن فى أفريقيا ، كتاب الأهرام الاقتصادى العدد ٧٦ مايو ١٩٩٤ ٠

١٧- وزارة الاقتصاد ، قطاع التجاره الخارجيه ، مركز المعلومات ٠

١٨- وزارة الخارجيه - مذكره بشأن نتائج جوله المفاوضات الرسميه بين مصر والكوميسا فى لوزاكا ، مايو ١٩٩٨ ٠

١٩- وزارة الخارجيه ، اتفاقية انضمام مصر الى كوميسا ٠ أكتوبر ١٩٩٧ ٠

٢٠- وزارة التجاره والتموين ، التمثيل التجارى، خطوط عامه للتوجه المصرى نحو أسواق دول كوميسا، فبراير ١٩٩٨ ٠

21- Direction of trade Statiatics Yearbook,1996.

22- FAO Production Yearbook, vol 49, 1995 .

23- FAO Trade Yearbook,vol 50,1996 .